جامعة أحمد دراية ادرار – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية ، وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة اقتصاد
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي
الموضوع:

دور البنوك في تمويل القروض الاستهلاكية

(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة تيميمون)

إعداد الطالبتين :
- قداري فتيحة
- صلاحي لطيفة

إشراف الأستاذ :
حوتية عمر

لجنة المناقشة

الدكتور مصطفاوي سفيان	استاذ محاضر – ب –	رئيسا
أستاذ حوتية عمر	استاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقررا
الدكتور بلوافي عبد المالك	استاذ مساعد – أ –	مناقشا

الموسم الجامعي : 2017 . 2018م

الموضوع:

دور البنوك في تمويل القروض الاستهلاكية

(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة تيميمون)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر الكثير لله عز وجل لتوفيقنا في انجاز هذا العمل كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف

حوتيه عمر

على كل التوجيهات التي قدمها لنا كما أتوجه بالشكر الموصول إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة هذا العمل المتواضع ، ومناقشتهم وإبدائهم ملاحظتهم وتوجيهاتهم الطيبة .

شكر خاص إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة احمد دراية ادرار

شكر لكل من شجعني وقدم يد العون ولو بكلمة طيبة.

فتيحة * لطيفة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.....ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .
ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك .....ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .
يسرني أن أهدي هذا العمل العلمي المتواضع
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم .
إلى الذي ناضل وثابر في هذه الحياة من أجل تعليمي، ومنحني الثقة وعلمني تخطي دروب الحياة، من أفتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه اليد المعطاة....."أبي الغالي " شفاه الله .
إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلي ما أنا فيه، وعندما تكسوني الهموم
أسبح في بحر حنانها ليخفف عن ألمي إلي أحب الناس إلي قلبي ....."أمي" خفضها الله .
ورزقهما الله جنة الفردوس الأعلى
إلى من كانوا يضيؤن لي الطريق ويساعدونني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء ولا أحصي لهم الفضل "إخوتي وأخواتي الأعزاء ، مريم ، مبروكة وأبنائها كل بإسمه ، عثمان ، عبد الوهاب ، وعبد الرحمان ، مسعود وأخص بالذكر أخي الهاشمي ووفقك الله لما يحبه ويرضاه اخوتي أحبكم حبا لو مررت علي أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة
إلى أحبتي أصحاب القلوب الطاهرة من أهلي زوجة أخي الهاشمي"طلبي خديجة ،ومسعود "بخته بن قدور" وأختها "رشيدة " والى كل أفراد عائلتهم كل باسمة
إلي بنات أخي براعم جيل الغد " هديل عائشة، هاجر ،صارة".
إلى جميع أفرد عمي " ميلود وأبنائه، وعبد المالك، ربيعة، فتيحة ،زكية، أم العيد، أحمد ، بوجمعة
إلي كل من جمعتني بهم صلة الرحم أعمامي وأخوالي وخالاتي وأبنائهم خاصة" خالتي عائشة " الى أهلي وجيراني.
أجمل لحظات العمر إلى من إلى من كانت ملجئ إلى من تذوقت معها تقاسمت معا أتعاب العمل (صلاحي لطيفة).
إلى من جمعتني بهم الأقدار أصحاب النوايا الطيبة والقلوب الصافية أحبابي (صليحة بلخيري، حمادي فاطمة الزهراء،باحموا فاطمة ، دودا يمينة ،سحلاوي عائشة ، طالب محمد خديجة ، بن النصرة فاطمة)
إلى من قال فيهم الله سبحانه وتعالي (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) :أمة محمد صلي الله عليه وسلم
إلى التي جعلتني أكتشف من أنا وفتحتلي المجال لتسخير إبداعاتي في خدمة الطلبة فالشكر كل الشكر إلى التي أفتخر بأني عضو من أعضائها رمز الأخوة إخواني أخواتي .....منظمة الاتحاد العام الطلابي الحر فرع أدرار
الي كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، الى كل هؤلائي أهدي ثمرة جهدي

فتيحة

إهداء

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من قال الله تعالى فيهما: " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة "**سعيدة** .

إلى أطيب قلب وأرجح عقل مثلي الأعلى وفخري الأكبر إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود أبي الغالي "**عبد الرحمان** . حفظهما الله وأدامهما تاجا فوق رؤوسنا, وأرجو من الله أن يمد ويبارك في عمرهما ليريا ثمارا قدحان قطافها بعد طول إنتظار وستبقى كلماتهما نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

إلى أفراد أسرتي سندي في الحياة ولا أحصي لهم الفضل أخواتي احمد . عبد الله خليل عبد الكريم . احمد ياسين . فاطيمة . فتيحة . وجدتي اطال الله في عمرها

إلى كل من يمد لي بصلة أو قرابة أخوالي وخالاتي وأعمامي وعماتي وأبنائهم وبناتهم, إلى كل صديقاتي وزملائي في الغرفة كل واحد بإسمه.

إلى كل من يحمل لقب صلاحي . برنو . فولاني. حمدون. الياسي إلى من تحملت معي عناء إنجاز هذا العمل قداري فتيحة بل اقول اختي .

والى من رضي ان شاء الله من قدري واكون من قدره –خطيبي العزيز عثمان – والى كل عائلته الغالية

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بالكلمة طيبة أو دعوة صادقة. إلى من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي . واقول للأجيال القادمة

*انظر الى من دونك في الدنيا تسترح

*وانظر الى من فوقك في العلم تجتهد

لطيفة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
مقدمة	ا-هـ
الفصل الأول: عموميات حول البنوك ودورها في عملية الإقراض	
تمهيد	07
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية	08
المطلب الأول: التطور التاريخي للبنوك التجارية	08
المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية	09
المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك التجارية	10
المبحث الثاني: سياسة الإقراض في البنوك التجارية	13
المطلب الأول: سياسة الإقراض ومكوناتها	13
المطلب الثاني: أهمية سياسة الإقراض	15
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض	15
المبحث الثالث: أسس منح القروض البنكية	17
المطلب الأول: إجراءات منح القروض البنكية وتحصيلها	17
المطلب الثاني: دراسة طلبات وملفات القروض	20

المطلب الثالث: مخاطر منح القروض وطرق الوقاية منها	21
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: التمويل البنكي للقروض الاستهلاكية الآثار والمخاطر الناجمة عنه	
تمهيد	26
المبحث الأول: الإطار العام للقروض الاستهلاكية	27
المطلب الأول: مفهوم التمويل الاستهلاكي والآثار المترتبة عنه	27
المطلب الثاني: أهمية التمويل الاستهلاكي	28
المطلب الثالث: تعريف القروض الاستهلاكية وأنواعها	29
المبحث الثاني: سياسة القروض الاستهلاكية وتطبيقاتها في الجزائر	32
المطلب الأول: نشأة القروض الاستهلاكية في الجزائر وإطارها القانوني	32
المطلب الثاني: ضوابط القروض الاستهلاكية في الجزائر	33
المطلب الثالث: شروط وكريفيات الحصول على القروض الاستهلاكية في الجزائر	34
المبحث الثالث: الآثار والمخاطر الناجمة عن التوسع في القروض الاستهلاكية	35
المطلب الأول: أسباب انتشار القروض الاستهلاكية	35
المطلب الثاني: أثر زيادة القروض الاستهلاكية علي الاقتصاد	35
المطلب الثالث: مخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية	36
خلاصة الفصل	36
الفصل الثالث: تقييم دور البنك الوطني الجزائري بتيميمون في تمويل القروض الاستهلاكية	
تمهيد	40
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيميمون	41
المطلب الأول: تعريف ونشأة البنك الوطني الجزائري (على مستوى الجزائر)	41
المطلب الثاني: مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري	43
المطلب الثالث: عرض الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية	44
المبحث الثاني: إسهام وكالة BNA تيميمون في تمويل القروض الاستهلاكية	46
المطلب الأول: طبيعة وأنواع القروض الاستهلاكية المقدمة (بما فيها الشروط الواجب	46

توفرها في المقترض).	
المطلب الثاني: مكونات ملف طلب القرض الاستهلاكي	47
المطلب الثالث: خطوات دراسة ملف القرض الاستهلاكي	48
المبحث الثالث: آليات إدارة ومتابعة القروض الاستهلاكية بالوكالة BNA	49
المطلب الأول: الآليات والطرق المعتمدة في تمويل القروض الاستهلاكية بيتيميمون	49
المطلب الثاني:حجم القروض الاستهلاكية الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري بيتيميمون	49
المطلب الثالث: نموذج تمويل القرض الاستهلاكي من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيميمون 251.	54
خلاصة الفصل	56
الخاتمة	57
قائمة المصادر والمراجع	61
الملاحق	

فهرس الجداول

الجدول	العنوان .1	الصفحة
الجدول رقم01	حجم القروض الممولة من طرف البنك الجزائري بيتيميمون خلال الفترة (2006-2007)(2017-2018)	50

فهرس الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	يوضح إجراءات منح القروض البنكية وتحصيلها	21
الشكل رقم02	مخطط لعملية القرض الاستهلاكي	32
الشكل رقم 03	يمثل الهيكل التنظيمي للبنك وحدة تيميمون 251	44
الشكل رقم 04	مخطط يوضح مبالغ القروض الممنوحة في إطار تمويل شراء حاسوب الاستهلاكية خلال الفترة (2006–2007)	51
الشكل رقم 05	دائرة نسبية توضح نسب التمويل من إجمالي نسب التمويل خلال الفترة (2006–2007)	51
الشكل رقم 06	مخطط أعمدة يوضح حجم القروض الاستهلاكية الممنوحة لتمويل شراء سيارة بين الفترة 2017–2018	52
الشكل رقم 07	مخطط يوضح القرض الاستهلاكي مع نسبة التمويل	53
الشكل رقم 08	منحني يوضح مبلغ القرض الاستهلاكي مع نسبة المساهمة الشخصية خلال الفترة (2017–2018)	53

فهرس الملاحق

الملحق	العنوان	الصفحة
الملحق رقم01	فاتورة الشراء	**66**
الملحق رقم02	ملف الوثائق المطلوبة	**67**
الملحق رقم03	توطين الآجر	**68**
الملحق رقم04	اتفاقية قرض السيارة	**69**
الملحق رقم 05	سندات لأمر	**78**
الملحق رقم 06	شهادة إثبات وجود السيارة	**79**
الملحق رقم07	وثيقة تسديد ثمن السيارة	**80**
الملحق رقم 08	التأمين ضد كافة الأخطار	**81**

مقدمة

مقدمة:

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية الحيوية ، حيث تمثل همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تؤدي دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الدور الذي تقوم به كوسيط نقدي، حيث تقوم بتعبئة المدخرات وتمويل أصحاب العجز، وعلى غرار كل تلك الوسائل التي تقدمها البنوك سواء كانت موجهة للاستثمار أو الاستغلال ،ومع انتشار مختلف القروض الاجتماعية من قبل الحكومة الجزائرية لصالح مختلف الفئات الاجتماعية في إطار تحقيق نسب قياسية في التنمية الاجتماعية، والموجهة بالأساس للاستهلاك ولدعم المنتجات المحلية بالأخص، ظهر ما يعرف بالقروض الاستهلاكية التي تعتبر حديثة النشأة في الجزائر، وهي موجهة للأفراد الطبيعيين بهدف اقتناء مواد استهلاكية أو لمواجهة عجز مالي مؤقت بالإضافة إلى تشجيع المنتوج المحلي . يعتبر القطاع الاقتصادي البنكي في أي بلد من البلدان الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها ، ويعتبر هذا القطاع من أهم النشاطات في أي اقتصاد ويعتبر النشاط البنكي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية، وذالك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين وخاصة المؤسسات والأفراد الذين يحتاجون إلى أموال من أجل تغطية احتياجاتهم التمويلية ، لذالك يعد الاهتمام بالبنوك بشكل كبير ولا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية الاقتصادية ومن هذا المنطلق تتبلور الإشكالية التالية :

الإشكالية:

ما مدى مساهمة البنوك في تمويل القروض الاستهلاكية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم البنوك التجارية وأنواعها ؟
- ماهية سياسة الإقراض وما هي العوامل المؤثرة فيها ؟
- هل للوكالة البنكية تيميمون دور في تفعيل النشاط الاقتصادي ؟
- ما هي الآثار والمخاطر الناجمة عن القروض الاستهلاكية ؟
- ما هي المعايير التي على أساسها يتم منح القروض الاستهلاكية ؟

ولمعالجة الموضوع من جميع جوانبه تم وضع الفرضيات التالية:

- يمول البنك الوطني الجزائري الاحتياجات الاستهلاكية للأفراد انطلاق من اتفاقية القرض الاستهلاكي.
- تمول الوكالة البنكية بتميمون (251) مجموعة من القروض الاستهلاكية مقارنة بالبنوك الأخرى.
- يترتب على التمويل الاستهلاكي أهمية سلبية على البنك الوطني الجزائري للوكالة البنكية تيميمون.

*** مجال الدراسة :**

*** الهدف من الدراسة:**

الهدف من دراستنا لهذا الموضوع هو:

. معرفة أهمية و دور البنوك في تفعيل النشاط الاقتصادي.

. التعرف على القروض الاستهلاكية بمختلف أنواعها.

. عرض مختلف المخاطر والمشاكل التي تعانيها القروض الاستهلاكية.

*** أسباب اختيار الموضوع:**

. إبراز الدور المهم للبنوك وكذا القروض الاستهلاكية.

. محاولة معرفة الهدف الأساسي من هذه القروض الاستهلاكية .

. الميول الشخصي للموضوع وأملنا للعمل في ميدان البنوك.

. توضيح أعمال البنوك للوصول إلى الإجراءات التي يتخذها البنك لمنح القروض الاستهلاكية من خلال تقديم النموذج.

*** منهج الدراسة :**

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على مختلف مفاهيم البنوك التجارية والقروض الاستهلاكية بالإضافة إلى تحليل مختلف البيانات والإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

*** أدوات الدراسة :**

. تم الاعتماد في هذا الموضوع على المصادر والمراجع المكتبية .

. المقابلة مع مسئولي وكالة البنك الوطني الجزائري بتميمون، بهدف الحصول على معلومات وإحصائيات.

*** أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تستعرض نشاط قطاع مهم في الاقتصاد ، وهو القطاع المالي، كما تستمد الدراسة أهميتها انطلاقا من الدور الذي تلعبه البنوك في تفعيل الاقتصاد الوطني وهذا باعتباره يمثل الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي كما يعتبر من أهم العوامل المحركة للإنتاج .

*** حدود الدراسة:**

الحدود الزمنية: تم تسليط الضوء على موضوع دور البنوك في تمويل القروض الاستهلاكية في الجزائر خلال الفترة (2006 . 2007) و (2017 .2018).

الحدود المكانية: البنك الوطني الجزائري وكالة تميمون (251).

*** الدراسات السابقة :**

1- بنو ناس صفاء، دور البنوك الإسلامية في تمويل القروض الاستهلاكية (دراسة حالة بنك البركة الإسلامية وكالة بسكرة) البحث عبارة عن مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماس تر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي جامعة محمد خضير ، بسكرة 2016-2017 .

تهدف إلى تحقيق أو التعرف على صيغ التمويل القائمة في البنوك ومعرفة مدى إمكانية تكييفها وتطويريها للاستفادة منها في العمل المصرفي الإسلامي.

عرض تجربة الجزائر من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري وتبيان دوره في القرض الاستهلاكي من منظور تحفيز الزبون على اقتناء المنتوج المحلي.

2- سيداوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال ورقلة)

البحث عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماس تر أكاديمي ميدان علوم اقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014-2015 .

يهدف البحث على التعرف على الدور الأساسي الذي تؤديه البنوك في تقديم القروض والتأكد على ضرورة دراسة القروض لكونها أساسا لأي عملية تمويلية .

3- مهند أبو رجليه ، فتحي سروجي ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) 2013.

يهدف البحث إلى التعرف على حجم القروض الاستهلاكية التي تقدمها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

التعرف على جوانب المخاطر الأخرى التي يمكن أن تظهر نتيجة القروض التي تقدمها المصارف خاصة القروض الاستهلاكية.

في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت على المنهج التحليلي البياني للتعرف على نمو التسهيلات الائتمانية وبشكل عام والقروض الاستهلاكية بشكل خاص وتوصلت هذه الدراسة إلى :

. ارتفاع حجم القروض الاستهلاكية التي تشمل تمويل شراء الأثاث والأجهزة الكهرومنزيلية والسيارات .

. توصلت إلى أن مؤشر المخاطر المحيطة في التوسع في القروض الاستهلاكية اقل من تلك التي تواجهها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عند توسعها في الأنواع الأخرى من القروض .

***هيكل الدراسة :**

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول ، الفصل الأول والثاني يمثل الجانب النظري أما الفصل الثالث والأخير يمثل الجانب التطبيقي وخاتمة

الفصل الأول: عموميات حول البنوك ودورها في عملية الإقراض الاستهلاكي

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والتعرف على مختلف جوانبه من خلال نشأة البنوك التجارية ومفهومها والأنواع وأهدافها وأيضا وظائفها بالإضافة إلى سياسة الإقراض في البنوك التجارية بعرض مفهومها ومكوناتها وأهميتها وكذالك العوامل المؤثرة فيها ، وكذالك أسس منح القروض البنكية من خلال الإجراءات ودراسات طلبات وملفات القرض ومخاطر منح هذه القروض وطرق الوقاية منها.

الفصل الثاني: التمويل البنكي في إطار القروض الاستهلاكية والمخاطر الناجمة عنه.

فقد تضمن المبحث الأول الإطار العام للقروض الاستهلاكية وذالك بالتحدث عن القرض الاستهلاكي والتمويل الاستهلاكي والآثار المترتبة عنه، والمبحث الثاني : سياسة القروض الاستهلاكية وتطبيقاتها في الجزائر من حيث الضوابط وشروط كيفية الحصول على القرض الاستهلاكي ،أما المبحث الثالث : الآثار والمخاطر الناجمة عن التوسع في القروض الاستهلاكية .

أما الفصل الثالث: تجربة البنك الوطني الجزائري في تمويل القروض الاستهلاكية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بتميمون ، وفي هذا الفصل قمنا بتقديم البنك الوطني الجزائري انطلاقا من حيث التعرف والنشأة والهيكل التنظيمي، ومختلف المهام التي يقوم بها البنك ، وكذا إسهام الوكالة البنكية في تمويل القروض الاستهلاكية ، من خلال التعرف على طبيعة وأنواع القروض بما فيها الشروط الواجب توفرها في المقترض، وكذالك مكونات وخطوات دراسة ملف القرض الاستهلاكي، وباعتبار أن الدراسة تختص بتمويل القروض الاستهلاكية ، فقد تناولنا الآليات والطرق المعتمدة من طرف الوكالة في تمويل القروض

الاستهلاكية، بالإضافة عرض حجم القروض الاستهلاكية الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2006-2007)-(2017-2018).

وفي خاتمة البحث تم حوصلة ما تم التطرق إليه سابقا، مع الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختبار الفرضيات، ومن تم طرح جملة من التوصيات.

الفصل الأول

عموميات حول البنوك ودورها في عملية الإقراض الاستهلاكي

تمهيد:

تعد البنوك مؤسسات ائتمانية باعتبارها منشآت اقتصادية تعتمد عليها أي دولة لإنعاش الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه البنوك أو المؤسسات نجد البنوك التجارية التي تعرف على أنها بنوك هدفها قبول الودائع التي تدفع عند الطلب ولآجال محددة بحيث تقوم بتوظيف عمليات الإقراض ، كما أن القروض التي تقدمها تعد أساس النشاط البنكي وأكثر فاعلية في تحقيق الربح والمحافظة على تواجد البنك.

وتتميز هذه البنوك بتقديم العديد من الخدمات من بينها عمليات التمويل الاستهلاكي الموجه للأفراد بغرض إنفاقها على السلع الاستهلاكية، وبناءا على ذالك ستتمحور دراسة هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: سياسة الإقراض في البنوك التجارية

المبحث الثالث: أسس منح القروض البنكية

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

تتركز مهام البنوك التجارية بصفة أساسية في قبول الودائع أيا كان شكلها (تحت الطلب، لأجل، توفير....). ثم توظيفها في عملية الإقراض (منح القروض) من خلال وضع مجموعة من السياسات الإقراضية التي تحدد اتجاه استخدام أموال البنك. و هو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: التطور التاريخي للبنوك التجارية

تشير الدراسات التاريخية في هذا المجال إلى أن فكرة البنوك بدأت بالظهور في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد ، فبعد ظهور مشاكل نظام المقايضة كان سك النقود يمثل حلا جيدا ، إلا أن هذه النقود كانت ثمينة مما اوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها ، فكان الصاغة هم الجهة الأمنية التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجودة لديهم.

وتشير الدراسات إلى أن بداية ظهور المصارف كانت في جزيرة صقلية التي كان يعمل معظم سكانها في الصيد ، فكان الصياد يغيب طويلا إذا خرج للصيد فيقوم بإيداع أغراضه الثمينة مقابل أجر معين ، وفي مرحلة لاحقة أصبح بالإمكان نقل المال المودع لدى الصاغة من شخص إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى بواسطة كتاب خطي مميز يرغب يأمر بموجبه المودع الصائغ بدفع المبلغ لشخص آخر ، وفي حال كان المستفيد يرغب بإبقاء المبلغ لدى الصائغ فإن التوقيع على شهادة الإيداع أصبحت تكفي لتحويل ملكية الوديعة من المودع الأصلي إلى المودع الجديد.

وخلال الفترة من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر صار الصاغة يصدرون شهادات ملكية يتعهد الصائغ لحامل الشهادة بأنه يمكن استبدال هذه الشهادة عن الطلب (الورقة النقدية) بجنيهات ذهنية تساوي القيمة المكتوبة فيها ، ويشير المؤرخون إلى أن أول بنك منظم أنشئ في عام 1157م ثم بنك جنوه عام 1170م وبرشلونة عام 1403م وأمستردام عام 1609م وهامبورغ عام 1619م وكان الهدف من إنشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع والصرف المحلي ببنك واحد يخضع لإشراف الحكومة حماية للموطنين من تلاعب الصيارفة بالمسكوك ، وقد كانت القروض تمنح للتجار والبحارة وملاك الأراضي بفائدة تتراوح بين 6 إلى 48 % شهريا ، وقد واجهت هجوما شرسا من رجال الدين في أوروبا في تلك الفترة لان الربا محرم في النصرانية واليهودية أيضا إضافة إلى سوء معاملة المصرفيين للفقراء واستغلالهم.

في عصر النهضة انحصر الجزء الأكبر من العمل المصرفي في الفئات الغنية والطبقة البرجوازية وانتشر العمل المصرفي نتيجة تطور الملاحة ووسائل الاتصال ليشمل العالم ، وبدأت الأعمال المصرفية تتنوع وتشمل عددا اكبر من المعاملات المالية مما يجعل الحكومات تولي مزيدا من الاهتمام بهذا العمل ومراقبة فأصبح في بداية القرن التاسع عشر قوانين وتشريعات تحكم المصارف والمصرفيين والمعاملات المصرفية.[1]

[1] محمود حسين الوادي وآخرون ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، الأردن 2010م ، 1431هـ ،ص 101- 103.

المطلب الثاني: **تعريف البنوك التجارية وأهدافها**

أولا: تعريف البنوك التجارية

البنوك التجارية BANKS COMMERCIALE أو كما تسمى في بعض الدول ببنوك الودائع BANKS DEPOSITS لها تعريفات متعددة منها:

✓**هي منشات تقوم بصفة معتادة** بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة.[1]

✓ يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وهو بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين يحتاجون لبنك الأموال ، وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المسار. إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء.[2]

ولذا يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بقبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير ، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ، ويتضح من أركان هذا التعريف ما يلي:

إن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات عادة ما تأخذ شكل شركات مساهمة كبيرة وتعمل بأسلوب المؤسسات التجارية الخاصة سعيا وراء الربح. [3]

ويمكن تعريف كذالك البنوك التجارية على أنها تلك المؤسسات التي تتبع خدمات مصرفية متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذالك تتيح فرصة عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل .

وقد عرف المشرع الأردني المصرف على أنه " الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام قانون المصارف والأعمال المصرفية هي قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان أو أي أعمال أخرى يقررها المصرف المصرف المركزي.[4]

وعلى الرغم من عمومية التعاريف السابقة إلا أنه يمكن من خلاله تميز المصارف التجارية عن باقي المؤسسات المالية أو المصارف المتخصصة الأخرى ، فقبول الودائع ومنح القروض هي التي تتيح للمصرف التجاري خلق النقود وهذا ما يميزها عن المؤسسات المالية الأخرى، وقبول الودائع بأنواعها ال- مختلفة هو ما يميز المصارف التجارية عن بقية المصارف المتخصصة الأخرى .

---

[1] السيد متوالي عبد القادر ، الأسواق المالية والنقدية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، 2010م ، 1441هـ ص 71

[2] سامر جلدة ،البنوك التجارية والتسويق المصرفي ،الطبعة الاولى ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2009م ، ص74

[3] حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة الاولي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2010، م-1434هـ، ص 20- 18.

[4] أكرم حداد ، مشهور مذلول ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، دالطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، ، 2008م ، ص144-145.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاثة سمات هامة تميزها عن منشآت الأعمال ة وتتمثل في بالربحية، السيولة، والأمان

- **الهدف الأول:** في تحقيق أقصي ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت ، وأن أي انخفاض في الإيرادات كفيل بأن انخفاض أكبر في الربح.
- **الهدف الثاني:** فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذالك من تأثير على ثقة المودعين فيه.
- **أما الهدف الثالث:** يتمثل في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين علي أساس رأس مال صغير ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم ولهذا فمن المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة (الربحية ، السيولة ، الأمان) تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة الأساسية وهي :
  - جذب الودائع
  - تقديم القروض
  - الاستثمار في الأوراق المالية.[1]

المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك التجارية

أولا – أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية من حيث ممارستها لأعمالها إلى:

1 – البنوك التجارية:

البنك التجاري هو بنك عام النشاط وغير متخصص حيث يتلقي الإيداعات ويمنح القروض لكافة الأفراد والمؤسسات مختلفة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ويقوم نشاط البنك في الأساس على التمويل قصير الأجل ، وتشهد البنوك التجارية مرونة كبيرة في هذا المجال إذ لم تعد وظائفها تقف عند حد الوظائف النقدية أو التمويلية التقليدية. بل تقوم بالعديد من الأنشطة التي تدر عليها عائدا كبيرا.

1-1 البنوك التجارية ذات الفروع :

تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان، وبذالك تتم الرقابة على هذه الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل ،كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات المصرفية [2]

1-2 البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة:

تتم الخدمات المصرفية في مثل هذه البنوك من خلال بنك موجود في مكان واحد، ويعتبر هذا النوع شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة علي مقابلة القانون حاجات العملاء،

[1] سامر جلدة ، مرجع سبق ذكره ص28.

[2] محمود حسين الودي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ، ص109-108.

تطورت البنوك بدورها فظهرت البنوك التجارية ثم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار و الأعمال ثم ظهر البنك المركزي .

2 – البنوك الاستثمارية: وهي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال من المساهمين أو من خلال طرح السندات في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم التمويل طويل الأجل في العادة، تنتشر هذه البنوك في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا ، وهي تشبه بنوك الأعمال في فرنسا إلا أن هذه الأخيرة تتميز بأنها قد تشارك مباشرة في بعض المشروعات .

3 – بنوك التجارة: وهي البنوك التي تقدم خدمات عديدة مثل قبول الكمبيالات، إصدار الأوراق المالية وإدارة محافظ الأوراق المالية، وتقديم الاستثمارات والمصارف المختلفة في المجال النقدي والاقتصادي والاندماج.

4– البنوك المتخصصة: وهي البنوك المتخصصة في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية والزراعية والصناعية...الخ

ولقد أدي التطور الاقتصادي إلى ظهور نوعين من البنوك هما:

4– 1 – البنوك الشاملة: وهي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل مع نشاط معين أو في منطقة أو في إقليم معين وأصبحت تحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها المختلف الأنشطة واهم ما يميز هذه البنوك شمولية الأعمال وتنوعها والمرونة الكبيرة في تقديم الخدمات المصرفية والجديدة والابتكار.

4– 2 – البنوك الالكترونية: وهي بنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها ثم خلال الوسائل الالكترونية وليس البقاء المباشر، وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية

5 – البنوك الإسلامية: هي تلك البنوك التي تمارس العمليات المصرفية في حدود أحكام الشريعة الإسلامية

6 – البنوك المركزية: إن تطور البنوك التجارية أدي إلى إلقاء العاتق على كامل الدولة لحماية أموال المودعين فيها بشكل خاص وحماية الاقتصاد بشكل عام ، وهذا بدوره دفع الحكومات إلى إنشاء بنوك لها للقيام بهذه المهمة سميت بالبنوك المركزية أو بنوك الدولة .[1]

ثانيا : وظائف البنوك التجارية

يمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية فيما يلي :

أ– الوظائف التقليدية : وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي

- ✓ قبول الودائع التي قد يكون بعضها تحت الطلب وبعضها لأجل محدد وودائع ادخارية
- ✓ المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذالك من خلال منح القروض والائتمان بصيغ مختلفة
- ✓ تقديم خدمات استثمارية متعددة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة الأعمال
- ✓ التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة بذمته .

[1] مرجع سبق ذكره ، ص 108.

- ✓ شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه .
- ✓ ا إصدار خطابات الضمان ، ويقصد بخطاب الضمان هو تعهد كتابي من المصرف بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون إلى طرف أخر خلال الفترة المحددة صراحة في الخطاب
- ✓ تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة والمهمة .
- ✓ تحويل العملة للخارج لسد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد .
- ✓ تحويل نفقات السفر السياحة وإصدار صكوك المسافرين و الاعتمادات الشخصية
- ✓ إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معه
- ✓ التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية
- ✓ خصم الأوراق التجارية
- ✓ تمويل الإسكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قروض لهذا الغرض
- ✓ ادخار للمناسبات وغالبا ما تدخر الأموال لأغراض محددة كالزواج وتمويل نفقات الدراسة الجامعية وغيرها
- ✓ دفع الحوليات البرقية والبريدية الواردة
- ✓ دفع صكوك مسحوبة على المصرف أو أية مسحوبات أخرى
- ✓ شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين
- ✓ دفع المبالغ من أصل الإعتمادات الخاصة ، والاعتماد هو اتفاق بين المصرف والزبون يعطي الحق للزبون في الاقتراض في حدود مبلغ معين يحدده الاتفاق وعادة ما يحدد الاتفاق الفترة التي يمكن للزبون أن يتمتع بهذا الحق .
- ✓ خدمات البطاقة الائتمانية
- ✓ خدمات الحاسبة الالكترونية فيما يتعلق بتصميم البرمجيات والتدريب وغيرها . [1]

ب- الوظائف الحديثة: وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي

- ✓ إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية و المالية trust département
- ✓ سداد المدفوعات نيابة عن الغير
- ✓ خدمات البطاقة الائتمانية
- ✓ تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها للمؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية
- ✓ خصم الأوراق التجارية

[1] فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، 2003 ، ص 34، 35

- ✓ المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية . [1]

المبحث الثاني: سياسة الإقراض في البنوك التجارية

إن سياسة الإقراض لها أهمية كبيرة في الاقتصاد المصرفي ، وذالك بوضع السياسات الملائمة التي تضمن سلامة تسيرها كما أنها المحور الأساسي لعمل البنك التجاري إذ تعتبر القروض المورد الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات ،

المطلب الأول: سياسة الإقراض ومكوناتها .

أولا: تعريف سياسة الإقراض

تعرف سياسة الإقراض على أنها تلك القواعد والإجراءات والتدابير المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها ، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة.

سياسة الإقراض هي الإلمام بحاجيات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنك أو يتوقع أن يخدمها، ولإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقا للسياسة المرسومة.

كما يمكن تعريفها بأنها إطار عام يحتوي على مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بصفة عامة وإدارة القروض بصفة خاصة.[2]

كما يمكن تعريفها بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص بما يحقق الأغراض الآتية :

- توفير عامل الثقة لدى الموظفين .
- تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق المالي والنقدي .
- ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة . [3]
- يقتضي الاتجاه التقليدي في سياسة الإقراض بان تقتصر البنوك على تقديم القروض قصيرة الأجل التي تستحق خلال عام ، على أن توجه تلك القروض إلى أغراض الاندماج الحقيقي أي إنتاج السلع ، وهو بعد تطبيقا لنظرية القروض التجارية commercial loan theory أو مبدأ الإقراض الحقيقي ، ووفقا لهذا الاتجاه يمكن القول بان القروض التي يقدمها البنك لا بد وان تتسم بخاصيتين :

1) أنها قروض تسدد نفسها بمعنى أنها قروض موجهة إلى سلع حقيقية كالمحاصيل الزراعية تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود تستخدم في سداد القرض.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص110

[2] Http://www.ingdz.net/vb/showthread.php ,10:20,11/03/2018,

[3] شقراء منال ، سياسة الإقراض في البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة مستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، 2014، 2015، ص10

2) فهي قروض إليه أي لا توجد بشأنها مشكلة، حيث أن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القرض. [1]

ثانيا : مكونات سياسة الإقراض

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لأخر وفقا لأهدافه، مجال تخصصه، وحجم رأس المال.....الخ و تشمل هذه المكونات ما يلي:

1 – حجم الأموال المتاحة للإقراض: عادة ما يحدد في سياسة الإقراض القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة ، يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد .

2 – تشكيلة القروض: أو تسمى هيكلة محفظة القروض فهي توضح سياسة الإقراض ، والقروض الجائز منحها وأهميتها النسبية .

3 – الحدود القصوى للقروض: وذالك حسب مستويات اتخاذ القرار عادة تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقروض الذي يقدمه حسب كل مستوى إداري مما يضمن سرعة اتخاذ القرارات .

4 – شروط الإقراض: يجب أن تحدد سياسة الإقراض شروط القرض مثل الحد الأقصى لتاريخ استحقاق القرض مع مراعاة كلما زاد اجل الاستحقاق كلما زادت المخاطر،فان سياسة الإقراض تحدد الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهانات لضمان القرض وأنواع الأصول التي يمكن قبولها .....الخ.[2]

5 – تحديد الضمانات التي يقبلها البنك: يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان اكبر من قيمة القرض الفرق بينهما يسمى الهامش كما يراعي في الضمانات عدة اعتبارات أخرى مثل وجود سوق للسلعة محل الضمان .

6 – سعر الفائدة: ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن الكلفة التي تتحملها كل القروض بمختلف أنواعها.

7 – تحديد نوع وطبيعة المخاطر : تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الإقراض محفوف بالمخاطر إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض ، ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوت بتفاوته حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.

8 – الأهلية الائتمانية : من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع السياسة الاقراضية توافر الشروط القانونية في المنشاة المقترضة قبل إقراضها إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف كنسبة الأرباح المحققة وحد ادني من رأس المال والاحتياطات. [3]

---

[1] سامر جلدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

[2] بوش ناقة احمد ، روشام بن زيان ، ملتقى المركز الجامعي بشار ، حول سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر ، ص115، 116.

[3] شاكر القز ويني ، محاضرات في النقود والبنوك ، الطبعة الثانية 2003–، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992، ص112

المطلب الثاني: أهمية سياسة الإقراض

وهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة.

ويتضح مما سبق إن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو اثنين بالقرب من القمة، وهو ما يعني البطيء في اتخاذ القرارات، وحرمان العاملين في هذا المجال من التنمية الذاتية وممارسة عملية اتخاذ القرارات.

والبنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها وسياسة الإقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين، وبذالك يتضح أن لهذه السياسة اثر على اتخاذ القرار. [1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

يتعين على كل بنك تجاري رسم سياسة معينة للإقراض يثبت فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال والأسس التي تبنى عليها قرارات الإقراض ومتابعتها قياسيا بالسياسة المرسومة لها ولا يستطيع أي بنك تحقيق أهدافه دون أن يرسم سياسته الاقراضية وتعتبر السياسة الاقراضية دالة تتأثر بمجموعة من العوامل نذكر أهمها فيما يلي :

1 – رأس المال البنك:

تتأثر السياسة الاقراضية برأسمال البنك لسببين مهمين:

1-1- يستخدم رأس المال واحتياطاته كحاجز واق يمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع ، وعليه كلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل المخاطر التي يؤدي بعضها إلى الخسائر .

1-2- إن رأس المال له دور نفسي لدى كل من المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منها بوجود أموال كافية لدى البنك، مما يذكر بقدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية وتكون قدرته اكبر على سداد التزاماته.

2- حاجات المنطقة التي يخدمها البنك:

إن البنوك مسئولة عن المشاركة في تطوير المنطقة أو المناطق التي تعمل فيها فالدولة تجيز للبنك العمل على أساس ما يؤديه من خدمات مصرفية للمنطقة أو المناطق التي يعمل فيها .

3- سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية :

تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من البنوك فازدياد ضغط البنك المركزي على البنوك التجارية يضطرها لتقليص قروضها وإلا فقدت احتياطاتها النقدية وجاوزت بسيولتها ، أما في في فترات السياسة النقدية المتساهلة فان البنوك التجارية تحاول زيادة قروضها عن طريق تخفيف شروط الإقراض .

[1] عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003- 2004، ص 141-142

4- حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها:

تتكون الودائع من الأموال التي يسلمها أصحابها للبنك ليحفظها لحسابهم وتحت أمرهم ، ولكل وديعة طبيعة خاصة يحددها حجم المسحوب منها والمضاف إيداعه إليها وتوقيت عمليات الحب والإيداع وطريقة تشغيل الوديعة وبما أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك التجاري في التوظيف ينبغي عليه تمهيدا لتشغيلها أن يبوبها إلى أنواع وفقا لما تسفر عنه دراساته فيها يتصل بسلوكها ومقدار ما تتيحه من فرص لنوع الإقراض الملائم إذ أن حجم الودائع كرقم مطلق لا يعتبر الأساس الذي يمكن أن يفيد البنك في التحليل .

5- احتياجات السيولة في الأجلين القصير والطويل:

تعتبر السيولة كما سبق التوضيح من الأمور ذات الأولوية التي يسعى البنك إلى تحقيقها وإذا ما احتفظ البنك بالأموال سواء في صورة نقدية أو في صورة أصول سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية فانه بذالك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض .

6- متطلبات الربحية:

نظرا لان الأرباح لازمة لنجاح البنك بصفته منظمة أعمال تهدف إلى الربح ، فإنها عامل مهم في رسم سياسة الإقراض ، فالبنوك التي تسعى إلى زيادة أرباحها أو التي هي بحاجة إلى الأرباح أكثر من غيرها تنتهج سياسة اقراضية متساهلة رغم ما يتحمله البنك لقاء ذالك من مخاطر إضافية .

7- تكلفة الموارد:

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد الأزمة ، وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر جنيه مودع تتبادل مع العائد الحدي من أخير جنيه مقرض أو مستثمر .

8- تنافس البنوك مع بعضها ومع المؤسسات الأخرى:

من المعلوم أن كلما قلت المنافسة بين البنوك كلما قل تزاحمها للحصول على العملاء وكلما مالت تلك البنوك نحو التشدد في قروضها، والعكس بالعكس ويسري هذا الوضع أيضا على درجة المنافسة بين البنوك من ناحية، ومؤسسات الوساطة المالية من ناحية أخرى.[1]

9- الظروف والأوضاع الاقتصادية:

حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض البنكية يشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار أن دورة النشاط الاقتصادي للبنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي ، إذ تبدأ إجراءات لإعداد القروض قبل موسم الإقراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين .

[1] محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، 2005 ،ص 391-392- 393.

كما تؤثر حالات الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط البنكي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء . [1]

المبحث الثالث: أسس منح القروض البنكية

إن الوظيفة الأساسية للبنك هو تشغيل الأموال التي يحصل عليها من مصادر مختلفة بكفاءة، ولذالك فإن البنوك تعتمد بالدرجة الأولي علي مجموعة من الأسس والاعتبارات عند منح القروض.

المطلب الأول: إجراءات منح القروض البنكية وتحصيلها

من أجل إتمام عملية منح القروض البنكية تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ قرار الائتمان القيام بعدة إجراءات هي كالآتي:

1 – الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحية المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك وخاصة من حيث الغرض من القرض و أجل الاستحقاق و أسلوب السندات و تعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسئولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بشكل عام ،وخاصة من حيث أصوله و ظروف تشغيلها ذات أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب القرض.[2]

2 – التحليل الائتماني للقرض المصرفي :تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطلب القرض في تحديد الملائمة المالية للعميل و فيها إذا كان في الوضع الذي يسمح له بالحصول على الائتمان كما أن عملية التحليل الائتماني تمثل الإلمام بجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية[3]

3– التفاوض مع المقترض: يعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطرة الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي يستخدم فيه كيفية صرفه طريقة سداده مصادر السداد، الضمانات المطلوبة...الخ، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل.

4 – اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول أو عدم قبوله لشروط البنك وفي حالة قبوله التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية من المنشأة طالبة الاقتراض ،معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصف الغرض منه والضمانات المقدمة ومصادر السداد ، وطريقة وملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها.

---

[1] جعني أمال، أعراب ثانينة ، التقنيات البنكية في منح القروض ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي العقيد أكلي محند ولحاج ، البويرة ، 2010–2011 ، ص 49 .

[2] ،شاكر القز ويني ، مجلة اضاءات مالية ومصرفية ، معهد الدراسات المصرفية، العدد 11، جوان2011،ص 02.

[3] – عادل هيال ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 03 ، 2012 ، ص 12.

5 – صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض و كذلك تقييمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات و الالتزامات التي ينصص عليها اتفاق القرض.

6 -- متابعة القرض والمقترض: الهدف من المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة وقد تظهر من خلال المتابعة بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنوك أو تتطلب تأجيل السداد.

7 – تحميل القرض: يقوم البنك بتحميل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه ، و ذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.[1]

[1] – محمد الصالح الحناوي ، عبد السلام عبد الفتاح ، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ، الدار الجامعية ،مصر ،1988، ،ص 281-282.

الشكل رقم(01): يوضح إجراءات منح القروض البنكية

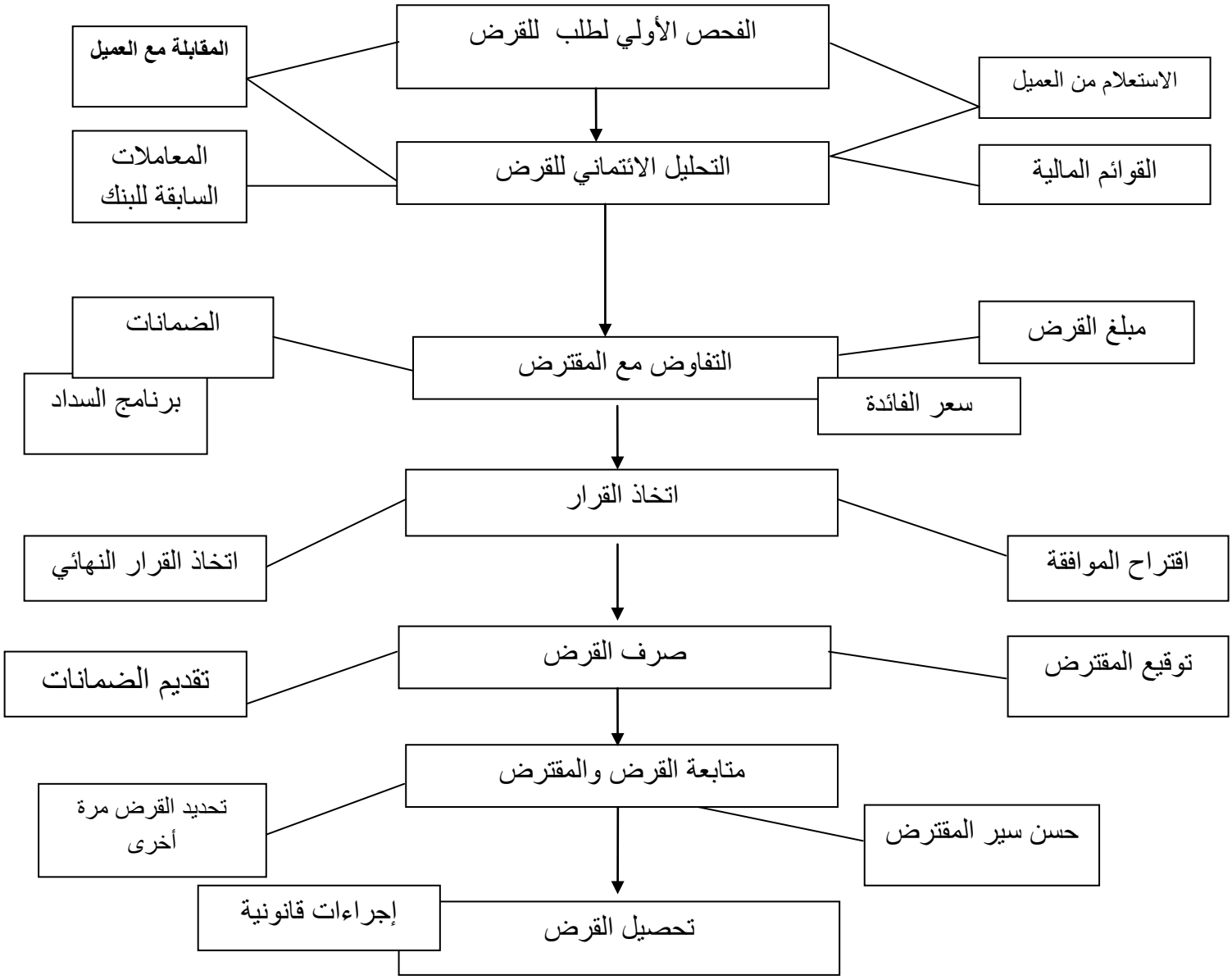

المصدر: محمد الصالح الحناوي،عبد الفتاح عبد السلام ، المرجع السابق ص281.

المطلب الثاني: دراسة طلبات وملفات القروض

أولا : دراسة طلبات القرض

تعد عملية طلبات القروض عملية معقدة جدا ولهذا فهي تعتمد في ذالك على دراسة دقيقة لعوامل عدة نذكر منها:

1- دراسة العوامل الإنسانية : ترتكز الدراسة على أهم عنصر في الائتمان وهو عنصر الثقة الذي يتحدد بمعايير متمثلة في نزاهة وكفاءة الزبون ، ومدى التزاماته بتعهداته تجاه المتعاملين معه ، وتختلف هذه الثقة باختلاف أحكام المؤسسات فمن السهل وضع الثقة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة لان صاحبها هو المسير باختلاف المؤسسات الكبيرة التي يتعدد المسئولون فيها وبالتالي مصالح الأشخاص فتكون محادثات مع المسئولين ضرورية لمعرفة المؤسسة عن قرب.

2- دراسة السوق : توجد مؤشرات خارجية عن إدارة المؤسسة يكون أساسها العامل الاقتصادي الذي يستوجب دراسة نشاط المؤسسة وكذا دراسة جانبها الصناعي والتجاري على المدى المتوسط والبعيد ودرجة الإقبال على المنتجات ، وكذلك مدى استقرار أسعار بيعها إضافة إلى دراسة المنافسة ، مركز ها نوع نشاطها .

3- الأجل (المدة) : كلما كانت مدة القرض طويلة كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض إليها الأموال الموظفة وكلما كانت عملية الائتمان قصيرة الأجل كانت القرارات المتعلقة بها اقرب إلى الصواب ، فعندما تكون بعيدة الأجل تكثر المخاطر وتتحدد احتمالاتها ويضعف التنبؤ من سداد المبالغ المقترضة في التاريخ المحدد .

4- المحيط الاقتصادي والنقدي : إن الظروف الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا على المؤسسة أو المشروع إذ أن ركود الاقتصاد هو حاجز أمام تطورها وهذا ما يؤثر على مرد وديتها وبالتالي تضعف قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها كما أن البنك من جهة لا يغفل عن مدى تأثير القوانين التشريعية المقترضة وإمكانياتها المالية .

ثانيا : ملفات القرض

يتضمن ملف القرض ما يلي :

- طلب الإقراض ويكون معبأ وموقعا من طرف العميل
- نسخة مطابقة لأصل السجل التجاري
- القانون الأساسي للأشخاص المعنويين
- وثيقة وضعية الزبون اتجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية
- نسخة من شهادة ملكية المحل أو العقار والأموال
- الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة أو الموازنات التقديرية بالنسبة للمنشاة الحديثة

- ملخص دوري عن موقف العميل في علاقته مع البنك
- أي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشان العميل
- وضعية العميل اتجاه البنوك الأخرى
- أما بالنسبة لدراسة طلبات قروض الاستثمار : دراسة تقنية اقتصادية . [1]

المطلب الثالث: مخاطر منح القروض وطرق الوقاية منها

أولا : مخاطر منح القروض

هناك نوعين من المخاط يمكن للقروض أن تتعرض لها وهي:

1) المخاطر الخاصة : ترتبط هذه المخاطر بنشاط العميل أو بالصناعة التي تنتمي إليها فقد يتعرض العميل لظروف مثل ظروف الإدارة أو عدم أمانتها أو مشكلات مالية وكل هذه تؤثر العميل في سداد ما عليه من التزامات .

2) المخاطر العامة: وهي تلك التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشاة المقترضة ونجد فيها:

2-1 مخاطر عدم التسديد: يتمثل هذا الخطر في إمكانية عدم قدرة المدين على الوفاء بالدين المستحق عليه نظرا للوضعية وبالتالي الضياع الكلي أو الجزئي للقروض، مما يترتب على ذالك عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب الحسابات الجارية

2-2 مخاطر أسعار الفائدة (تذبذب سعر الفائدة): معدل الفائدة هو الثمن الذي يتحصل البنك من خلاله على موارد أو على أساسه يقوم البنك باستخدام هذه الموارد وتحدث مخاطر سعر الفائدة من خلال تفوق تكاليف الموارد المجمعة على عائد الاستخدامات الموزعة وتكون هذه المخاطر في عمليات القروض التالية:

- إذا كان البنك يقرض بمعدل ثابت ويعيد التمويل بمعدل متغير تقوم انه في مخاطر الارتفاع معدل الفائدة وإذا كان البنك يقرض بمعدل متغير ويعيد التمويل بمعدل ثابت، تقول انه في مخاطرة انخفاض معدل الفائدة.

2-3 مخاطر سعر الصرف: هو ترجمة لأنشطة البنك بين دولة وأخرى ، واهم أشكاله خطر المعاملات الذي يبين بالنسبة للبنك ما إمكانية تحقيق ربحيته عندما تكون قيم العمليات من عملة إلى أخرى .

2-4 مخاطر نقص السيولة: يقوم البنك التجاري بمنح القروض أو الخصم للأوراق التجارية للغير ، حيث إن صاحب الوديعة قد يسحب من حسابه الأموال في أي وقت والخطر الذي يمكن أن يلحق البنك هو عدم القدرة على مواجهة السحب المستمر من قبل المودعين باعتبار إن القروض التي سحبت للغير تمدد في ميعاد الاستحقاق ، فتصبح تلك الودائع والأموال مجمدة وهي الحالة التي يجد البنك نفسه في عجز .

[1] شقراء منال ، مرجع سبق ذكره، ص 16، 17

2-5 مخاطر التشغيل : تعني بيه خطر الخسارة الناشئة عن انخفاض الأنظمة أليدوية أو الإلية في معالجة آو تسجيل أو تحليل القيود بطريقة دقيقة وصحيحة وفي الوقت المقرر ، وقد حدد البنك بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لكل منتجاته وخدماته كما تتوفر لديه أحداث الأنظمة وأجهزة الكمبيوتر التي تتيح له تسيير عملياته وبشكل سريع. [1]

ثانيا : طرق الوقاية منها

في حالة إذا لم يسير مخاطره بشكل محكم خلال ممارسته لعملية أو لمحة منح القروض فإنه سيواجه مخاطر تختلف حدتها حسب قيمة التمويل الذي قدمه من أجل التقليل من حدة هذه المخاطر فانه يستعين بالتسيير الذاتي للحوادث وشركات التامين:

1- التسيير الذاتي للحوادث :

- إجراء التركيز : نتحدث عن الإجراءات التي لها أهداف مختلفة ستعمل من طرف المؤسسات التي تعرضت لتأخيرات في الدفع من طرف الزبائن وهذا قبل وصول وقت الاستحقاق للتذكير بان هناك دفع بتاريخ الاستحقاق يبين المصدر الواعد والتعليمات الموجودة في الفاتورة لهذا الملف يجب أن يكتب بلغة الزبون وبعبارات مختارة بعض الزبائن يحبون أن يتم تذكيرهم.

هذا النوع من الإجراءات له شكل مغاير يتعلق برسالة التذكير التي يجب أن يدفعها المصدر بعد تاريخ الاستحقاق عندما يستسلم المصدر المبلغ أي لا يتم الدفع عدد هذه الرسائل ثلاثة :

الرسالة الأولى:

يبن عدم الدفع ويستعمل في هذه الحالة طريقة مباشرة يمكن التحدث على طعن من النوع القانوني في حالة عدم وجود إجابات عند الوصول إلى هذا الحد فعلى المصدر إيقاف إيصال البضائع للزبون وهنا يمكن خطر الفقدان فانه من الأجدر الاتصال بالزبون للتشاور والتفاهم في القضية.

الرسالة الثانية:

تتمثل في القيام بطعن كامل يجب إرسالها ببرقية مع إشعار وصول عندما تكون متبوعة بأحداث، فعلية يجب اللجوء إلى حلول عقلانية فيمكن للمصدر الاعتماد على بعض حالات التفاهم منها الغرفة التجارية الجزائرية الخارجية، المكاتب المتخصصة، المحاكم.

2- وضع وكالات التامين على خطر القرض :

- الاحتفاظ بحقوق المؤمن عليه

على المصدر إعلان شركة التامين بالتأخر في دفع أو انهيار مكانة المشتري فإذا كان هناك تأخير في الدفع ب 30يوما ، عليه إيقاف كل إرسال البضائع هذه العمليات هامة جدا لحماية حقوق المصدر.

- طلب التدخل

[1] سيداوي فتيحة ، إدارة مخاطر القروض البنكية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماس تر أكاديمي علوم اقتصادية ،علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014، 2015ص 12

بهذه الوسيلة يطلب المصدر لشركة التامين التدخل إلى جانب المشتري ، من الممكن إرسال رسالة تذكير للحصول على المبلغ المستحق بنفسه ومن هنا يجب التذكير للحصول على المبلغ المستحق بنفسه ، ومن هنا يجب التذكير إن تاريخ الملف يبين نقطة الانطلاق وأجال التأخير في حالة طلب التدخل من طرف المصدر على هذا الأخير تعديل كل الملفات الخاصة بالعملية (عرض النقود ، فاتورة)

- متابعة الملف : عند ظهور خطر التأخير الدفع ، على المصدر المؤمن عليه تحضير المحجوزات والمخزونان اللازمة.

– عند وصول تاريخ الاستحقاق فإن المؤمن يتقرب من شركة التأمين لمتابعة عملية التسديد وهذا لا يمنع المصدر من معرفة يوميا وضعية زبونه.

– ورغم دفع التعويض أو الدفع الكامل للمبلغ المستحق لا تكون القضية مقفلة ، لأن الفوائد التي تتحصل عليها شركة التأمين تقسم مع المصدر بالنظر إلى قيمة المبلغ المستحق وقيمة المبلغ المعوض. [1]

[1] بركان حجيلة ، أجراد فاطيمة ، التحليل المالي في البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك ، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة ، 2010، 2011، ص 39، 40، 41

خلاصة الفصل:

انطلاقا مما سبق ذكره من معلومات حول البنوك التجارية والسياسة الاقراضية في هذه البنوك،يمكن أن نستنتج بأن البنوك من المنشآت المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي حيث تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهدافها ومكوناتها من خلال تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية،التي تتولى تمويلها من خلال عمليات الإقراض إلى مؤسسات تهدف إلى تقديم خدمات متميزة لتضمن البقاء والنمو والاستمرار وتحقيق الأرباح الملائمة بأقل المخاطر، ونستنتج أن معظم القروض التي تطلبها المؤسسات غالبا ما تكون موجهة نحو تمويل مشروعات التنمية،ولهذا يتوجب ذالك متابعة ومراقبة مدى العمليات التمويلية الاستهلاكية لبلوغ الأهداف المرجوة وذالك باستخدام أساليب وتقنيات مختلفة وهنا نطرح الإشكال التالي :

ما هو مفهوم التمويل الاستهلاكي؟ و ما هي العوامل المؤثرة فيه ؟ وهذا ما سنتعرف عليه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني

التمويل البنكي في إطار القروض الاستهلاكية والمخاطر الناجمة عنه

تمهيد:

إن حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع أجال لأثمانها هو تعريف بوظيفة تمويل الاستهلاك كما قد يعجز الأفراد على الحصول على القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية بواسطة دخلهم ، إذ أن القروض الاستهلاكية هي مصدرا من مصادر التمويل للأفراد آو المؤسسات آو الدولة وهي تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك ولا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها إلا من خلال سدادها في المستقبل أو تصفية بعض ممتلكاته ، وتواجه القروض عدة مخاطر لعل من أهمها مخاطر هبوط سعر صرف العملة ومخاطر التضخم ومخاطر التعثر ويمكن أن يعكس هذا الأمر قلة الخبرة والخبراء العاملين في مجال الإقراض في المصارف ، حيث سنسلط الضوء خلال هذا الفصل على احد عناصر القروض الاستهلاكية ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار العام للقروض الاستهلاكية

المبحث الثاني: سياسة القروض الاستهلاكية وتطبيقاتها في الجزائر

المبحث الثالث: الآثار والمخاطر الناجمة عن التوسع في القروض الاستهلاكية

المبحث الأول: الإطار العام للقروض الاستهلاكية

أصبح اللجوء إلى قروض الاستهلاك أحد الوسائل الشائعة لتلبية تلك الحاجيات وذالك لمحدودية القدرة الشرائية لفئات عريضة من المجتمع ولسرعة هذه القروض في تغطية مصاريف عاجلة لا يمكن مواجهتها عن طرق الادخار الشخصي من الناحية الاجتماعية أما من الناحية الاقتصادية فهي تلعب دورا مهما في مساهمتها في الرفع من إنتاج السلع وتداولها.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الاستهلاكي والآثار المترتبة عنه

أولا: مفهوم التمويل الاستهلاكي

يعرف التمويل الاستهلاكي على أنه ذالك الإقراض الممنوح للأفراد على النحو التالي :

- – القرض الذي يقدم لشخص طبيعي لأغراض غير مرتبطة بالأعمال التجارية أي خارج مجال النشاط التجاري أو المهني للمقترض ، ويشمل بوجه عام القروض الشخصية وتسهيلات السحب على المكشوف وقروض تمويل شراء السيارات ، وقروض مدفوعات بطاقة الائتمان و التأجير التمويلي وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

- – القرض الممنوح لتمويل شراء سلع وخدمات لغرض الترفيه أو الاستهلاك أو أية متطلبات أخري للأفراد على سبيل المثال شراء أثاث أو مواد منزلية أخرى أو لتغطية مصاريف إجارة أو التعلم.[1]

و يقصد بالتمويل بصفة عامة على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو ناتج من رغبة الأفراد لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية. [2]

الحد الأقصى للتمويل الاستهلاكي: يجب إلا يتجاوز المدفوعات الشهرية الإجمالية للمقترض مقابل إجمالي قروض بما في ذالك ديون بطاقات الائتمان ثلث صافي راتبه الشهري ، أما بالنسبة للأشخاص المتعاقدين فتحدد المدفوعات بنسبة 25% من الراتب التعاقدي.

الحد الأقصى لمدة الاستحقاق التمويل: يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى لمدة الاستحقاق أي تمويل استهلاكي 5 سنوات.[3]

فالتمويل الاستهلاكي يتمثل في تقديم القروض للمستهلكين بغرض إنفاقها على شراء السلع الاستهلاكية وقد تكون معمرة. [4]

---

[1] http:// w w w .sama.gov.sa/ar-as ,11 :45 – 19/03/2018.

[2] غيار فتيحة ، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماس تر أكاديمي علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ،2014 – 2015 ، ص 24

[3] http : w w w .sama.gov.sa /ar –as.11:45 –19/03/2018

[4] محمد نجيب غزالي خياط، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، *دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي، دراسة اقتصادية قياسية* ، جدة 2006م1427هـ ،ص 20.

ثانيا: الآثار المترتبة عن التمويل الاستهلاكي

يؤثر التمويل الاستهلاكي على السلوك الاستهلاكي للفرد كما أن له أثار على الاقتصاد الكلي وعلى المؤسسات التمويلية وفي ما يلي نتناول الآثار المترتبة على التمويل فيما يلي :

1- تزداد القوة الشرائية الفورية للتمويل:عند إتمام عملية التمويل ولا بد من سداد الأموال المقترضة في مرحلة لاحقة مما يجعل الزيادة في القوة الشرائية للتمويل، كما انه لا بد من دفع تكلفة التمويل المتمثلة في مقابل استخدام أموال الغير.

2- قد يكون التمويل بهدف مقابلة مصاريف غير متوقعة **مثل** العلاج والكوارث أو لسد فجوة الادخار الشخصي، وقد لا يكون التمويل لأسباب طارئة ، فهناك ممولون يلجؤن للتمويل بغية إشباع الرغبة في الاقتناء أو التمتع بالسلع أو الخدمات التي لا يوفرها دخلهم الجاري ، مثل شراء سلع الرفاهية .

3- يلجا التمويل في بعض الأحيان إلى الإقراض لشراء سلع معمرة رئيسية تتصف بأنها تعطي منافع لعدة سنوات، واستخدام الائتمان يؤدي إلى التمتع الفوري للممول بهذه المنافع على الرغم من عدم امتلاكه للقيم الكاملة بهذه . وطالما أن القيم المدفوعة تتناسب مع استهلاك السلعة ،فإن ذالك يجعل الممول لا يتردد في الإقدام على الاقتراض.

4 - - يعتبر نشاط تمويل المستهلكين من النشاطات المهمة للمؤسسات المالية إذ أنها تؤدي إلى زيادة الناتج القومي والى زيادة العمالة ، في حالة عدم وجود تشغيل كامل للموارد ، إضافة إلى ذالك فإن إيرادات تمويل المستهلكين تعتبر أهم إيرادات المؤسسات المالية وذالك للتفاوت الكبير بين فوائد القروض الآمنة نسبيا **مثل:** الإقراض بين البنوك وفوائد تمويل المستهلكين ذي المخاطر المرتفعة.

المطلب الثاني: أهمية التمويل الاستهلاكي

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية ، فهي تلجا عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لسد الالتزامات ، من هذا المنطق يمكن القول بان التمويل له أهمية كبيرة تتمثل في:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- ساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني .
- ساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدلات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- ساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية .

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب إن تعتني بها المؤسسة ذالك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة واستخدامها استخداما أمثل لما يتناسب وتحقيق اكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة . [1]

المطلب الثالث: تعريف القروض الاستهلاكية وأنواعها

عرفت القروض الاستهلاكية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة إلا أن هذا التطور لم يواكب مختلف فئات المجتمع بفعل التحولات الاقتصادية و التطور التكنولوجي وانتشار مختلف أنظمة القروض من قبل الحكومة، حيث أن المقتضيات المنظمة لعقد القرض ظلت قاصرة عن توفير الحماية للمستهلكين، فما هو تعريف القروض الاستهلاكية ؟ وما هي أنواع هذه القروض؟

أولا: تعريف القروض الاستهلاكية

يقصد بالقرض الاستهلاكي حسب مدلول المادة 69من مشروع قانون حماية المستهلك رقم 08-31 "أي عملية قرض ممنوح يعوض أو بالمجان من مقرض يعتبر مستهلكا كما هو معرف في المادة الثانية، وكذا كفالته المحتملة "

من خلال هذه المادة يتضح أن القرض الاستهلاكي هو الذي يربط بين المهني والمستهلك مهما كانت الطبيعة القانونية للعقد الذي أدى إلى إيجاد هذا القرض سواء تعلق الأمر بشراء أو كراء أو تقديم خدمة.[2]

قروض الاستهلاك: أو قرض خاص في الاقتصاد بالإنجليزية consumer de وهو قرض بغرض شراء السلع الاستهلاكية مثل : شراء ثلاجة أو شراء سيارة أو غرفة جلوس جديدة وليس قرضا بغرض الاستثمار.

ويعرف القرض الاستهلاكي بأنه كل بيع لسلفه أو خدمة يكون فيه الدفع بالتقسيط أو مؤجل أو مقسم إلى عدة أجزاء، أما الأشخاص المستفيدون من هذا النوع لاقتناء سلعة أو خدمة لغرض شخصي وبعيدا عن الأنشطة التجارية والمهنية أو الحرفية.[3]

وكذالك تعرف علي أنها قروض لشراء سيارات أو سلع معمرة أخري ، قروض في شكل بطاقة الائتمان crédit cadicatrd loans ، وكذالك قروض لتمويل وتغطية المصروفات الشخصية .[4]

فالقروض الاستهلاكية تمنح للأفراد بغرض تمويل احتياجاتهم الخاصة ويكون الراتب مصدر السداد.

---

[1] مقشيش سالم ، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2012-2013 ص 25

[2] - w w w.drait.entreprise.com.nrfark 22/30 .2018- 21 :23- -

[3] - gttps://aM.W.KPed. org/Wiki 10-12,2017,16; 14 .

[4] - عبد الغفار حنفي ، مرجع سبق ذكره ، ،ص 18

الشكل رقم02: مخطط لعملية القرض الاستهلاكي

تسليم الحصة الباقية من قيمة القرض

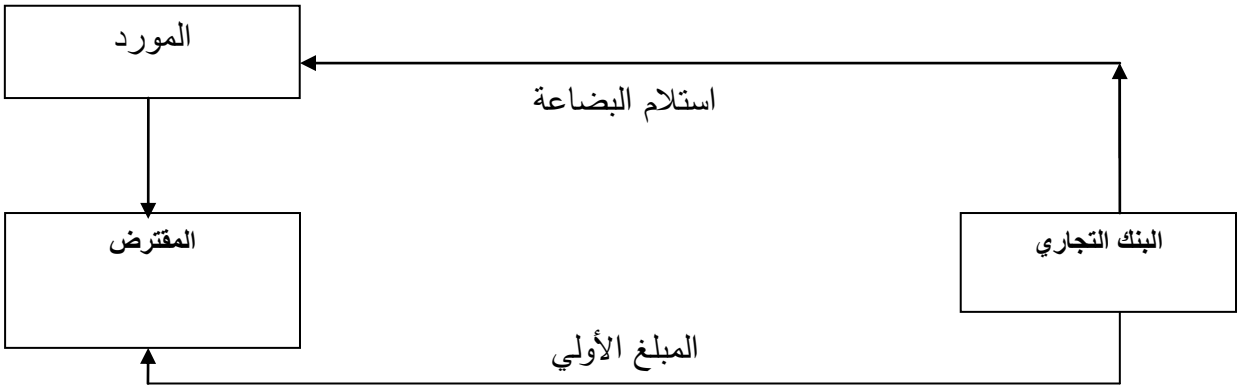

المصدر: من إعداد الطالبتين

ومما سبق نجد أن هناك أربعة أطراف في عملية القرض الاستهلاكي:

البنك: يلعب الدور الدافع للقيمة المتبقية من البضاعة ومن جهة أخرى يقوم بخصم مبلغ معين من الزبون بالإضافة إلى العمولة وقيمة **الاجيو** ، بالمقابل يقوم بدفع التامين لمؤسسات التأمين وذالك من مبدأ تغطية المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.

المقترض: فهو يدفع المبلغ الأولي للبنك ومن جهة أخرى يستلم البضاعة من المورد

المورد: يحصل على المبلغ الكامل من قيمة البضاعة.

وكما نجد أن القرض المقدم لا يتجاوز 70% من قيمة البضاعة التي يطلبها الزبون ويكون المبلغ الواجب الدفع من طرف الزبون كل شهر حيث مدة الدفع محصورة مابين 12 شهر و48شهر وهو كما يلي:

القسط الشهري = ثمن البضاعة + الاجيو Aagios + العمولة / عدد الأشهر

ومما سبق الذكر نجد انه من الطبيعي إن يكون هناك اتفاقات بين المورد والبنك التجاري ومؤسسات التأمين والبنوك التجارية أي هناك أربعة أطراف متدخلة في هذه العملية (القرض الاستهلاكي) . [1]

ثانيا: أنواع القروض الاستهلاكية

في غالب الأحيان يلجأ المستهلك إلى طلب قدر معين من القروض من البنوك ولمدة معينة ليست بالبسيطة في معظم الحالات تكون مرتبطة بعملية بيع أو كراء دون أن يشار إليها العقد، على أن يكون أداء الثمن ممتدا على مدة من الزمن. وتنقسم هذه القروض إلى أنواع حسب ما إذا كانت مخصصة أم مجانية .

1 – القرض المخصص: فالقرض المخصص يكون مرتبطا بعقد آخر بحيث يمنح التمويل لشراء منتج أو خدمة معينة، فعندما يتم إعداد عقد القرض ، فإنه يسبقه إجراء العرض المسبق للقرض الذي يجب أن يتضمن بيانات محددة في المادة 75من مشروع قانون حماية المستهلك، والذي يجب أن يشار فيه إلى

[1] سايح أمال ، تومي جميلة ، دور البنوك في تمويل القروض الاستهلاكية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ، 2009 –2010 ص21.

المنتوج أو السلعة أو الخدمة الممولة . فالمقترض (المستهلك) لا ينفذ التزاماته بتسديد القروض إلا ابتداء من تاريخ تسليم المنتوج أو السلعة أو تقديم الخدمة إليه. ففي العقد يجب أن يبين فيه أن أداء السعر سيتم آليا أو جزئيا بواسطة قرض تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 187 من المشروع، إلا أنه مع ذالك لا يمكن للمقترض أن يعقد أي التزام بوجه صحيح إزاء البائع أو مقدم الخدمة ما لم يقبل العرض المسبق الذي قدمه المقرض (شركات متخصصة في قروض الاستهلاك) وعند عدم استيفاء هذا الشرط لا يجوز للبائع أو مقدم الخدمة أن يتسلم أي أداء بأي شكل من الأشكال ولا أي وديعة.

2 – القرض المجاني: فالقرض المجاني حسب ماهو منصوص عليه في المادة 96من مشروع قانون حماية المستهلك هو كل قرض يسدد دون أداء فوائد فيجب أن يتعلق كل إشهار فيضمن لهذه العبارة مبلغ الخصم المستفادة منه في حالة الأداء نقدا ، فعندما تغطي عملية تمويل كل أو بعض مصاريف القرض فإنه يجوز للبائع أو مقدم الخدمة أن يطلب من المشتري بواسطة قرض أو مبلغا نقديا يزيد علي السعر المتوسط المعمول به فعلا عند شراء سلعة أو خدمة متماثلة نقدا في نفس مؤسسة البيع بالتقسيط خلال الثلاثين يوما الأخيرة قبل بدء الإشهار أو العرض.[1]

[1] http\\www.droitententrepriee.org\web\ple15/03/2018 h13:32.

المبحث الثاني: سياسة القروض الاستهلاكية وتطبيقاتها في الجزائر

عرفت الجزائر منذ انعقادها للثلاثية التي جمعت رئاسة الحكومة وأرباب العمل ونقابة العمال وخرجت بمجموعة من التوصيات وكان ذالك من اجل تحسين مستوى المعيشة للأفراد وهذا ما تطلب وضع قوانين وضوابط تحكم وتوضح عملية منح القروض الاستهلاكية الدائمة المنتجة كليا أو جزئيا بالجزائر.

المطلب الأول: نشأة القروض الاستهلاكية وإطارها القانوني

أولا- التطور التاريخي للقروض الاستهلاكية :

قروض الاستهلاك عبارة عن عملية مصرفية تطورت في البلدان الرأس مالية من أجل خلق معوض عن نقص الأجور والإدخار ودفع المعنيين لاستهلاك السلع الوفيرة في السوق ، ففي سنة 1969 وفي وقت الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت تحتاج العالم الرأس مالي صرح مكنا مارا رئيس البنك الدولي آنذاك بان هيب القضاء على الفقر المطلق في العالم لان ذالك يعني ترجع استهلاك منتجات وخدمات العالم الرأسمالي من هنا انطلقت عملية تصدير رؤوس الأموال لبلدان العالم الثالث ، وقد كرس هذا الاتجاه فوائض البتر دولار وال أوروا دولار.

وقد اتسعت القروض الاستهلاكية خصوصا بعد وصول رونالد ريغان للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ بداية عقد الثمانينات لوحظ بأن أجور الطبقة العاملة والطبقة الوسطى ضلت مجمدة مقابل ارتفاع مدا خيل الطبقة العليا ، وكان من شان ذالك تراجع كبير في حجم الاستهلاك الشيء الذي شكل عاملا إضافيا لتفجير أزمة 1988 م ، وقد وجدت البنوك في ظل هذا الواقع فرصة مواتية لتوسيع أشكال الافتراضات خصوصا وإنها تتوفر على رؤوس أموال تزيد بشكل كبير عن حجم الاستثمار مما يستدعي ضرورة توظيفها خوفا من تبخس قيمتها ، وبذالك بدأت توفر القروض الاستهلاكية بفوائد منخفضة وقد أخذت الأسر الأمريكية تلجا إلى هذه القروض في جميع المجالات خصوصا في مجال اقتناء العقارات ، ولعل أزمة السويرام التي انفجرت في خريف 2008 لخير دليل على مدى توسع هذا النوع من القروض.[1]

أما في الجزائر فقد كان القرض الاستهلاكي غير مستعمل في الجزائر ، بدأ العمل به ابتداء من 1999/01/01م بقواعد مختلفة عن الدول الأخرى ، وانطلق عمليا عملها في جوان 1999 لكنه منع وفق المادة 75 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وما لبث أن يعود من خلال المرسوم التنفيذي رقم 15 – 144 المؤرخ في 23 رجب عام 1436هـ الموافق 12 مايو سنة 2015م والذي يتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي.[2]

[1] –مرابطي نابرة ، مرابطي أمال ، دور القروض الاستهلاكية في تشجيع المنتوج المحلي ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماس تر في العلوم الاقتصادية ، جامعة احمد دراية أدررا ، 2015 –2016 ص 48.

[2] بنو ناس صفاء ، دور البنوك الإسلامية في تمويل القرض الاستهلاكية ، مذكرة تخرج مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماس تر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016 – 2017 ،ص118–119.

ثانيا: الإطار القانوني للقروض الاستهلاكية في الجزائر

تنص المادتين 122 و124 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد. فيما يخص القروض المخصصة للأشخاص أنه يجوز للمؤسسات أن تمنح من مواردها الخاصة لعمالها قروض وشروط تفضيلية لاعتبارات اجتماعية كما يمكنها أن تمنح لعمالها أجل للدفع أو قروض في إطار ممارسة نشاطاتها المهنية إصدار سندات أو بطاقات لصالح عملائها تسمح لهم بشراء سلعة معينة .[1]

المطلب الثاني: ضوابط القروض الاستهلاكية في الجزائر

هناك مجموعة من الضوابط التي يلتزم بها من أجل منح القروض الاستهلاكية في الجزائر وهي:

✓ يجب أن يحصل البنك من الجهة التي يعمل بها طالب القرض الاستهلاكي، تتضمن راتبه الشهري وإذا كان العميل متقاعدا، يتم الحصول على شهادة من التأمينات الاجتماعية بمعاشه الشهري.

✓ يكون الحد الأقصى لفترة استرداد القرض 5 سنوات.

✓ لا يكون للبنك خصم الفائدة المحتسبة على القروض الاستهلاكية مقدما.

✓ يتعين على البنك مانح القرض الحصول على سندات أدنية موقعة من المقترض.

✓ بقيمة الأقساط ، تستحق الدفع في تواريخ استحقاق الأقساط.

✓ يتعين توقيع الكفيل على عقد القرض في حالة وجود الكفيل ، ويجب على البنك الحصول على المعلومات اللازمة عن الكفيل التي تؤكد فعالية كفالته للعميل في تامين حقوق البنك وذالك سواء من الكفيل أو من مصادر الاستعلام الأخرى ، ومن بينها شركة شبكة المعلومات الائتمانية.

✓ في حالة قيام البنك بإعادة جدولة القروض الاستهلاكية مع العميل إذا اقتضت الحاجة ذالك، يراعي في هذا الشأن بوجه عام مايلي :

✓ أن تكون عملية الجدولة في أضيق الحدود، وبهدف الحفاظ على حقوق البنك، وان تكون هناك أسباب مقنعة لعملية الجدولة، ومن أهم تلك الأسباب ما يفيد تعثر العميل بالفعل عن السداد.

✓ ألا يترتب على عملية الجدولة تقديم أية قروض جديدة للعميل ، بخلاف القرض الممنوح له والمراد جدولته.

✓ يراعي ألا تزيد مدة سداد القرض وفقا للجدولة عن سنة، بخلاف فترة الاسترداد المحددة أساسا للقرض، والبالغ 5 سنوات.

✓ أن يقوم البنك بإعداد سجل إحصائي فيه حالات الجدولة مسلسلة حسب تاريخ إعادة الجدولة.[2]

---

[1] قانون 14 ابريل 1990 ، المتعلق بالنقد والقرض المادتين ، بمقتضي القانون 11/90المؤرخ 19/26رمضان عام 1410الموافق ل 21ابريل سنة1990 ..تاريخ الاطلاع 2017/2/15.

[2] هاني شناي،اثر القروض الاستهلاكية علي تغيرات الأسعار في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة المستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضير بسكرة، ، 2014- 2015 ، ص28

المطلب الثالث: شروط وكيفيات الحصول علي القروض الاستهلاكية

إن عملية الحصول علي القرض تقتضي مجموعة من الشروط للحصول علي القرض الاستهلاكي وحسب ما جاء في المرسوم الصادر بتاريخ 12 مارس 2015 رقم 15- 144 رسم المرسوم التنفيذي شروط و كيفيات الحصول علي القرض الاستهلاكي:

- علي أن يكون المنتج مصنع محليا أن تكون نسبة الإدماج في حال تركيبه بالجزائر ، فيما حدد موعد تسديد أقساط القرض بينه ثلاثة أشهر إلى 60 شهرا كأقصى حد ، مع نسبة مؤوية لا تتعدي 30 % من الأجر الصافي للمقترض.

- - وجاء في المرسوم التنفيذي الأخير الذي نشر في الجريدة الرسمية الذي حدد نوعية السلع والخدمات المؤهلة للقرض الاستهلاكي في المنتجات التي تصنع محليا سواء كانت مصنعة أو مركبة ، وتكون موجهة للبيع إلى الخواص ، كما أن تكون مستجيبة للسلع المؤهلة إلى معدل إدماج يحدد عند الحاجة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بحماية المستهلك والوزير المعني.

- - وحدد المرسوم شروط تطبيق أحكام القروض الممنوحة للخواص مابين ثلاثة أشهر و60 شهرا علي الأكثر شريطة أن يلتزم كل من صاحب السلعة والمستهلك ببنود العقد المبرم بينهم بخصوص أجل دفع أقساط القرض ، فضلا عن ضرورة أن يتضمن عرض القرض الاستهلاكي معلومات صحيحة ونزيهة توضح على الخصوص عناصر العرض وكيفيات الحصول عليه ، وكذا حقوق وواجبات أطراف عقد القرض

- - وأكد المرسوم على أن القرض الاستهلاكي يوجه فقط للمواطنين المقيمين على التراب الوطني دون سواهم شريطة أن يسبق كل عقد قرض بعرض مسبق للقرض.

- - - أما عن آجال احتساب مواعيد دفع أقساط الدين فأكد المرسوم على احتسابها يسرى ابتداء من تسليم السلعة إلى المقترض أما في حالة فسخ العقد من طرف البائع فأوجب ضرورة تعويض المقترض، بناءا على طلب مكتوب مرفق بوصل استلام عن المبلغ الذي دفعه المشتري كتسبيق على السعر ألا يتجاوز ثلاثين يوما.

وبخصوص كيفية تمويل القروض الاستهلاكية أشار المرسوم على ضرورة أن يقترن اكتتاب أي التزام من طرف المشتري تجاه البائع بموافقة مسبقة للقرض من طرف البنك.[1]

[1] w w wannasronline . com / indesc . php 16..57 .10-12-2017

المبحث الثالث: الآثار والمخاطر الناجمة عن التوسع في القروض الاستهلاكية

المطلب الأول: أسباب انتشار القروض الاستهلاكية

أسباب انتشار القروض الاستهلاكية في الجزائر:

إن تعدد وجود أسباب القروض الاستهلاكية في السوق الجزائرية يرجع لعدة عوامل منها ما يرجع للمقترض ومنها ما يرجع للمقرض كما هو موضح في ما يلي:

- ✓ حجم الإعانات والدعاية والإغراءات التي تقوم بها البنوك.
- ✓ غزوا المنتجات المستوردة للسوق الوطني لذا فلا بد من إيجاد أداة لحماية الاقتصاد الوطني والمتمثلة في القروض الاستهلاكية.
- ✓ البنوك ومنافستها في تقديم التسهيلات لهذه القروض حيث أصبحت إجراءات الحصول علي القرض الاستهلاكي أكثر سهولة.
- ✓ الركود الاقتصادي واتساع دائرة الفقر التي باتت تغطي جزء كبير من السكان تعد من الأسباب التي تدفع بالمواطن للاقتراض.
- ✓ رفعت متطلبات الحياة وجمود الأجور مقابل غلاء المعيشة الكثيرة إلى محاولة توفير حاجياتهم عبر اقصر الطرق، وهي القروض التي بدأت وتوسعت خلال السنوات 20 الأخيرة. [1]

المطلب الثاني : اثر زيادة القروض الاستهلاكية علي الاقتصاد

إن منح القروض الاستهلاكية من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة لابد أن يخلف ورائه آثار ولهذا سوف نقوم بدراسة أهمية هذه القروض بالنسبة للاقتصاد من الناحيتين الجزئية والكلية.

أولا: أثره على الاقتصاد الجزئي:

نحاول في العرض التالي كشف دور وأهمية القروض الاستهلاكية من الجانب الجزئي وهذا من خلال النقاط التالية:

1 – أثره علي استهلاك العائلات: إن القروض الاستهلاكية لها أهمية قسوة في إحداث التوازن في سوق السلع عن طريق تلبية حاجيات الأفراد والعائلات في ما يخص تمويل عملية شراء المنتجات الدائمة بالقرض، فالبنك يلعب دور الوساطة بين البائع والمشتري حيث يمكن للعائلات من تحقيق فرصة لرفع مواردها لكي تمول أملاك تريد الحصول عليها (أثاث منزلي ،سيارات ، أجهزة الكترونية .....).

2 – أثره على الإنتاج: بما أن هذا القرض يؤدي إلى رفع الاستهلاك العائلي وبالأخص السلع المنتجة محليا مما يؤدي إلى الطلب على السلع بكمية كثيرة وبالتالي زيادة الإنتاج والبيع وهذا ما يؤدي بالمؤسسات الإنتاجية على تطوره.

[1] حسيبة شتحونة ، اثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد جمة لخضر بالوادي ، 2014– 2015 ص 24.

3 – أثره على المؤسسات المالية والبنوك: تلعب البنوك و المؤسسات المالية دور الوسيط بين البائع والمشتري وبالتالي تقوم بعملية الإقراض وهذا لاقتناء السلع المراد تمويلها ،حيث يجبر الزبون على فتح حسابه البنكي لدى البنك مما يؤدي إلى ارتفاع عدد الزبائن بصورة سريعة.

ثانيا: اثر هـ على الاقتصاد الكلي

سيكون للقروض الاستهلاكية الدور الكبير في النشاط الاقتصادي نظرا لما تؤثره على عدة عوامل منها تأثيرها على العائلات ، وذالك بزيادة عدد الطالبين المستهلكين على السلع ، ومنه لجوؤها إلى البنوك لطلب القروض لتمويلها بالرغم من الفوارق في الدخول الشهرية التي يحصل عليها الأفراد وهذه الزيادة في الطلب ينجر عنها كذالك الرفع التدريجي للإنتاج بالنسبة للمؤسسات المنتجة لهذه السلع الاستهلاكية ، وبالتالي تحقيق المنافسة بين المنتجين مما يساعد حتما على إنعاش و ازدهار الاقتصاد الوطني في المستقبل ومنه تنوع الأسواق بالسلع المحلية مما يدفع المؤسسات للاستثمار في عدة مجالات ، وقد يكون هنالك استثمارات أجنبية. [1]

ثالثا: اثر هـ على المؤسسات التمويلية

1- ارتفاع القدرة الشرائية الفورية للمقترض: عند إتمام عملية التمويل ولا بد من سداد الأموال المقترضة في مرحلة لاحقة مما يجعل الزيادة في القوة الشرائية مؤقتة وبالتالي لا تتغير بشكل عام القدرة الشرائية للمقترض كما انه لا بد من دفع تكلفة التمويل المتمثلة في مقابل استخدام أموال الغير ، هذه التكلفة في الحقيقة ما هي إلا تكلفة الانتفاع باستخدام هذه الأموال ونظرا لقيام المقترض بدفع هذه التكاليف ، يترتب على ذالك انخفاض قدرته الشرائية في فترة لاحقة ، وبرغم من ذالك يعمل على تحسين مستوى المعيشة بصفة عامة ، وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي في المجتمع .

2- زيادة الطلب الفعال :

يعتبر نشاط تمويل المستهلكين من النشاطات المهمة للمؤسسات المالية إذ أنها تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة العمالة في حالة عدم وجود تشغيل كامل ، كما انه قد يؤدي إلى التضخم في حالة وجود تشغيل كامل للموارد.

3- زيادة الإيرادات

إضافة إلى ذالك فإن إيرادات تمويل المستهلكين تعتبر من أهم إيرادات المؤسسات المالية وذالك للتفاوت الكبير بين فوائد القروض الأمنية نسبيا مثل الإقراض بين البنوك. [2]

المطلب الثالث: مخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية

تواجه التسهيلات الائتمانية عدة مخاطر لعلا من أهمها، مخاطر سعر العملة ومخاطر التضخم ومخاطر التعثر

[1] – حسيبة شتحونة ، نفس المرجع سبق ذكره ، ص22

[2] – نفس المرجع سبق ذكره ،.

1- مخاطر سعر العملة : ويقصد به انخفاض قيمة العملة بالنسبة للعملات الأخرى ويتضمن هذا النوع من المخاطر الخسائر الناشئة عن التقلبات اليومية فبأسعار العملة والتي تؤثر على قيمة الموجودات والتزامات المصرف

2- مخاطر التضخم : تنشأ عندما يكون معدل الزيادة في الأسعار أعلى من نسبة الفائدة التي يفرضها المصرف عن المقترض ، بحيث يمكن أن تصبح الفائدة الحقيقية سالبة .

3- مخاطر التعثر : يحدث هذا النوع من المخاطر عند عدم مقدرة المقترض على سداد التزاماته أو التأخر في السداد للمصرف عند الاستحقاق ، ويمكن أن يعكس هذا الأمر قلة الخبرة والخبراء العاملين في مجال الإقراض في المصارف ، ويعتبر هذا النوع من المخاطر الأكثر شيوعا من بين أنواع المخاطر المختلفة .[1]

[1] أبو مهند رجله ، فتحي سروجي ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، 2013 ، ص 45 46،

خلاصة الفصل:

أن توسع نشاط البنوك في مجال تمويل قروض المستهلكين وتعدد طرق تقديم هذا النوع من القروض في الجزائر، سياسة تهدف إلى تطوير المنتجات المحلية التي كانت تمثل نسبة قليلة في السوق الوطنية بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وتحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائري من خلال رفع القدرة التمويلية والشرائية، ورغم المخاطر التي تتعرض لها هذا النوع من القروض **مثل** مخاطر التعثر إلا أن البنوك تعمل على تفعيليها او التوسع فيها لأن تمويل المستهلكين من النشاطات المهمة للمؤسسات المالية لأنها تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال وزيادة العمالة .

الفصل الثالث

تقييم دور البنك الوطني الجزائري بتميمون في تمويل القروض الاستهلاكية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصل السابق وفي إطار التكامل بين الجزء النظري والتطبيقي ،وباعتبار أن التنسيق بين المعلومات من الأولويات ،سنقوم بإجراء دراسة ميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري بتيميمون الوكالة رقم (251).وذالك بإسقاط الجانب النظري على الواقع

حيث يعد هذا البنك من المنشآت المالية التي تتاجر بالنقود و المساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال مجالاتها ونشاطاتها والتي من بينه، منح القروض الاستهلاكية.

وسنحاول في هذا الفصل التطبيقي التعرف على أهم العناصر المتعلقة بالدراسة، لهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

المبحث الثاني: إسهام وكالة تيميمون BNA في تمويل القروض الاستهلاكية

المبحث الثالث: آليات إدارة ومتابعة القروض الاستهلاكية بالوكالة البنكية BNA بتيميمون.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNAوكالة تيميمون

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنك الوطني الجزائري (علي مستوي الجزائر)

أولا : تعريفه

البنك الوطني الجزائري عبارة عن شركة أسهم socete par actions تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري وبالضبط في 1966/06/13حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية تمارس نشاطها في الجزائر وهي:

- القرض الصناعي والتجاريCIC
- بنك باريس والدول الهولنديةBNCIA
- البنك الوطني من أجل الصناعة والتجارة في الجزائر
- القرض الشعبي التونسي CFAT

وقد توسع البنك كبيرا واتسعت فروعه حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون 88-01 بتاريخ 01/12/ 1988 وتم أدراج ذالك في القانون التجاري الجزائري بالمدية وفقا لقواعد خاصة مطبقة علي البنوك والقرض وتم تعديل هذا القانون وكان آخر تعديل في 1993/04/12رقم 93- 08 وتم ابراز القوانين في نصوص ومقررات خاصة بالبنوك (LES STATUES ETTEXTES SUBSEQUENT) كما أن البنك BNA يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للوديعة (BANQUE DE DEPOT) ، وأيضا يقوم بعمليات التبادل والقروض في أطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها كذالك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الإفراد وللبنك تسمية خاصة وهي البنك الوطني الجزائري والذي تم كتابته في شكل مبسط (ب-و-ج).BNA حيث أن هذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة البنك كالوسائل والفواتير والإعلانات كما أن هذه التسمية تتبعها شركة أسهم SOCIETE PAR ACTION وحددت مدة حياة هذه المؤسسة ب99 سنة وهي ثابتة ، وليبدأ الحساب بداية من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري ويقدر رأس مال البنك حاليا ب 14مليار و600 مليون دينار حاليا هو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط (CONSEIL NATIONAL DE PLANIFICATION).

ثانيا: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-148 تاريخ 13جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها على الرغم من إنها شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ، إلا أن هذه الوضعية أدخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذالك ومن خلال المادة السابعة ، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا أن يصل إلي حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.[1]

[1] - بالاعتماد على وثائق من البنك

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ، والتجارة ، والزراعة.....الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة وعلي المتوسطة الأجل.

كما أنه من الممكن أن تقوم ب:

- إعطاء ضمانان في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها .
- إعطاء قروض و تسبيقات بدون أو بضمانات.
- التدخل في العمل الصرف الآني أو الآجل.
- الإمضاء، خصم وشراء أو أخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية...الخ.

وحتى في سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية علي شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-04 ل 12جانفي 1988 وقانون 88-119 ل21 جوان 1988 وقانون 88-177 ل 28سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار ب و ج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

وينقسم رأس مال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم قيمت كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

- حصة من 1الى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة وسائل الإنتاج
- من 351 الى700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم ، المحروقات
- من 701 الى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية[1]
- من 901 الى1000 حصة مكتتب فيها كم صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة

[1] بالاعتماد على وثائق من البنك

المطلب الثاني: مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري

أولا :مهام نشاطات البنك البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات عديدة أهمها ما يلي:

1- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول أجل الاستحقاق يصدر وصولات الاستحقاق وسندات(وتتم عملية الاقتراض من اجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين.

2- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيكات المتعلقة بعملية التوطين.

وتحصيل رسالة القرض وجميع عمليات البنك.

3- يمنح قروض بجميع أشكالها،سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

4- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

5- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.

6- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع ، الإيجار، وجميع العمليات التي تخص نشاطات البنك.

7- يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.

8- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها ، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية أو أجنبية ، ويسعى الى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به ، فالبنك الوطني الجزائري يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع شركائه بجميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه في إطار تنظيمي.

ثانيا: وظائف البنك الوطني الجزائري

- المساهمة في توسيع تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط وفقا للأسس مصرفية تقليدية بشأن المخاطر وضمان الصندوق والسحب على المكشوف والخصم على البضائع والإعتمادات البنكية

- مساعدة المؤسسات الصناعية العامة والخاصة بإمداد هذا القرض

- المساهمة في رأس مال عدد من البنوك الأجنبية وهذا لتوسيع علاقاته مع الخارج كما يلعب دور مع البنوك الخارجية

- منح القروض للقطاعات المسيرة ذاتيا والمساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج لغاية سنة 1982 لحساب البنك الفلاحي للتنمية الريفية الذي أسندت إليه هذه المهام

- في ميدان الإسكان يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية [1]

[1] – وثائق من البنك الوطني الجزائري وكالة 251(بتصرف).

المطلب الثالث: عرض الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية بتميمون

الشكل رقم(03): يمثل الهيكل التنظيمي للبنك وحدة تميمون 251

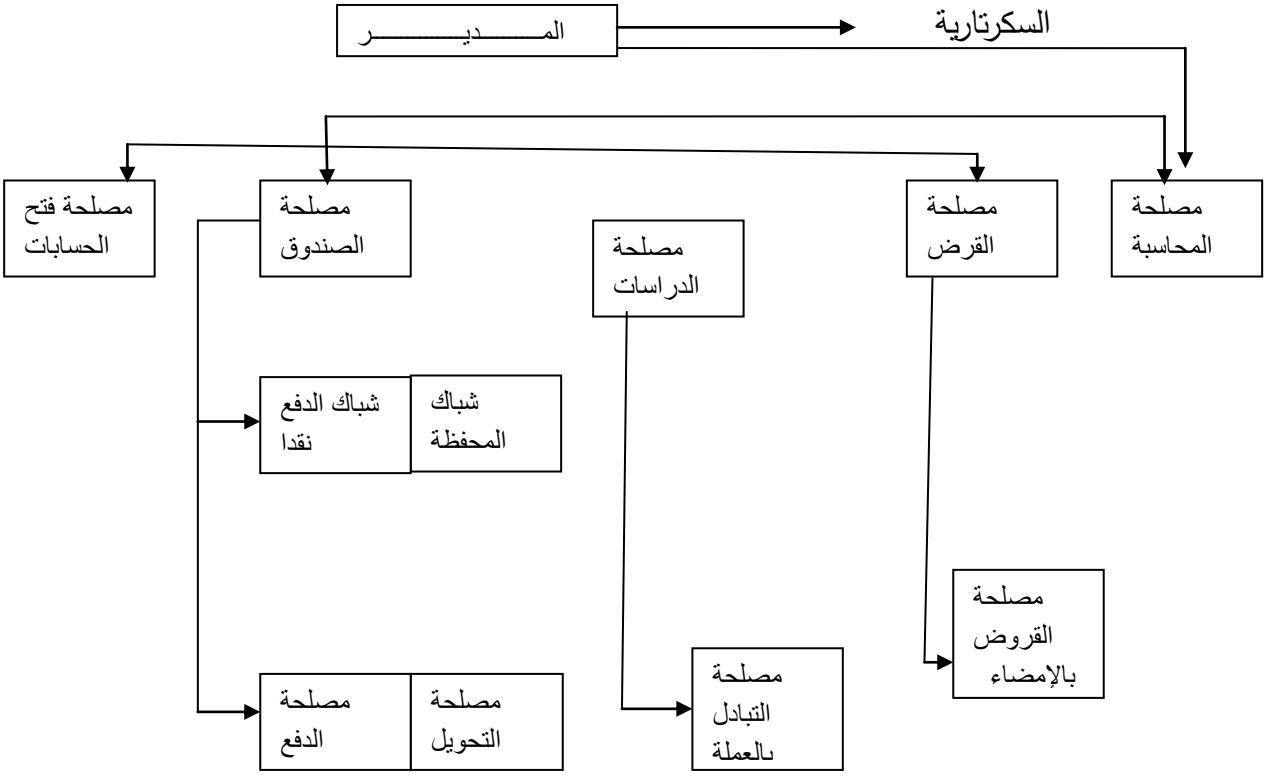

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من البنك الوطني الجزائري وكالة 251 (بتصرف).

تضم الوكالة البنكية(251) بتميمون مجموعة من مصالح رئيسية يشرف عليها مدير البنك .

***المدير**: هو المسئول المباشر على الوكالة وتتلخص أهم مهامه فيما يلي:

- السهر على تطبيق القرارات القانونية والتنظيمية على مستوى الوكالة .
- استقبال طلبات القروض ودراستها ومناقشتها، واتخاذ القرار بشأنها.
- التحكم في التكاليف ومتابعتها والمحافظة على ممتلكات الوكالة.
- السعي على تطوير دائرة المتعاملين مع الوكالة والتطور التجاري لها .
- السهر على تطوير الوكالة والمحافظة على سمعتها.
- تطبيق القوانين والقواعد التي تصدرها المديرية العامة.

***السكرتارية**: وتتمثل مهامها في مايلي :

- – استقبال المكالمات الهاتفية والفاكسات والرد عليها.
- تقوم بتنظيم مواعيد استقبال المدير والرد عليها.
- القيام بالرد على المراسلات وذالك حسب تعليمات المدير.

- المحافظة على أسرار المؤسسة كونها مكلفة بحفظ أمور المدير.

***مصلحة الصندوق:** يشرف عليها رئيس المصلحة، يقوم بإدارة نشاطاتها والتنسيق بينها من هذه النشاطات:

- القيام بكل العمليات التي تتم بالنقود السائلة من مسحوبات وإيداعات وتحويلات نقدية مع البنك المركزي وباقي الوكالات.
- – تحصيل جميع السندات سواء كانت شيكات أو كمبيالات واردة من الزبائن.
- – مراقبة الوثائق المحاسبية لكل يوم وتجميعها وإرسالها إلى مديرية المحاسبة وهذا بشكل يومي.
- القيام بمراجعة حسابات البنك سواء تعلق الأمر بحسابات الزبائن على شكل حسابات جارية ، شيكات وحسابات ادخار ، أو الحسابات الداخلية مع الرصيد الموجود بمديرية المحاسبة ، ومعالجة الأخطاء في حالة وقوعها ، وتضم مجموعة من الأقسام وهي:قسم الصندوق ، وقسم التحويلات ، وقسم التحصيل ، قسم المقاصة ، قسم اليومية والإحصاءات والمراجعة.

وتتكون من:

- ملحة الدفع نقدا
- مصلحة المحفظة
- مصلحة الدفع

***مصلحة التحويلات:** تهتم هذه المصلحة باقتطاع مبالغ معينة من حساب الزبائن (الآمرة) وإيداعها في حساب لشخص آخر (المستفيد). وتسير هذه العملية بناءا على طلب الزبون فقط.

***مصلحة القروض:**وهي بدورها تضم المصالح التالية:

- مصلحة الدراسات: مهمتها تتمثل في دراسة ملفات القروض وهذا من خلال:
  - استقبال طلبات القروض والسهر على مراقبة الوثائق المكونة للملف.
  - – اقتراح ووضع القروض مع تحديد المدة، المبلغ المسدد، مناقشة الضمانات.
- **مصلحة القروض المصغرة:** وهي مصلحة تقوم أيضا على أساس منح قروض لصالح تشغيل الشباب لكنها تتفرع إلى فرعين: فرع ANSEG وفرع CNAC
- **قروض قطاع العام والخاص:**بحيث ان:

- **الخاص:** يقوم بمنح قروض للمستثمرين، تجار ، حرفيين ....الخ. وطلب القرض يتم مباشرة إلى هذا المكتب دون اللجوء إلى وكالات التشغيل.
- – **العام:** تهتم بالمشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع الصناعي كالصناعة.

- **مصلحة القروض بالإمضاء**

***مصلحة التبادل بالعملة:**يتولى عملية الصرف وتسيير الحسابات المقترحة مع الزبائن بالعملة الصعبة.

***مصلحة المحاسبة:** تهتم هذه المصلحة بتسجيل وحساب كل القروض التي تم اقتناءها في السجل الخاص بمحاسبة القروض.

المبحث الثاني: إسهام وكالة BNA تميمون في تمويل القروض الاستهلاكية.

المطلب الأول: طبيعة وأنواع القروض المقدمة في الوكالة بما فيها الشروط الواجب توفرها في المقترض.

أولا: طبيعة وأنواع القروض الاستهلاكية المقدمة من طرف الوكالة BNA.

إن طبيعة القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري عبارة عن قرض استهلاكي لغرض شخصي، ويعتبر أحد وسائل الاستدانة من البنوك للاستفادة منها في خطط وبرامج وذالك في إطار إعادة بعث وتفعيل الأنشطة الاقتصادية.ومن بين أنواع القروض الاستهلاكية المقدمة من طرف الوكالة قرض السيارة .وقروض الأجهزة الكهرومنزلية:

1- **قرض السيارة (credit Auto):** قرض السيارة هو قرض مخصص لشراء سيارة جديدة مصنعة أو مركبة في الجزائر ، وكذالك قرض السيارة هو تمويل موجه للأفراد الحاملين للجنسية الجزائرية والمقيمين بالجزائر، ولهم دخل ثابت .

كلفة قرض السيارة:

- حيث تقدر كلفة التسيير (2000دج) ألفين دينار جزائري دون احتساب الرسوم.
- نسبة الفائدة هي النسبة المتعامل بها في البنك مقدرة حاليا ب8.25%في السنة وهي نسبة متغيرة.

ايجابيات قرض السيارة:

- قرض السيارة هو صيغة لتمويل السيارات المصنعة أو مركبة في الجزائر.
- تمويل يصل إلى غاية 85% من ثمن السيارة.
- فترة التسديد تتراوح مابين 12الى 60 شهرا.إي 05سنوات.[1]
- سرعة معالجة الملف بحيث لا تتجاوز 05أيام بالنسبة للملفات المقبولة.
- إمكانية تمويل عقد التأمين على الوفاة IAD.

2 - **قرض اجهزة كهرومنزلية والكترونية(credit comfort):** وهو قرض مخصص لشراء الأجهزة الكهرومنزلية بأنواعها والالكترونية مثل: أجهزة التلفزيونية والحاسوب. منقولات....الخ.أجهزتها مركبة في الجزائر ، تتراوح فترة تسديد هذا القرض 3سنوت ، قرض بدون مساهمة شخصية [2].

[1] –وثائق من البنك الوطني الجزائري وكالة تيميمون251.

[2] – مقابلة شخصية مع مسئولي البنك،وكالة تميمون 251.

ثانيا: الشروط الواجب توفرها في المقترض

- المقترض لا يتجاوز 70 سنة
- أن يكون دخله ثابت ومنتظم
- يجب أن يتمتع هذا الشخص بكامل قواه العقلية

ثالثا: معايير منح القروض الاستهلاكية في البنك الوطني الجزائري تيميمون

وضع البنك الوطني الجزائري معايير لمنح القروض الاستهلاكية وتتمثل في:

- مدة القرض تتراوح بين 03الى 05سنوات.
- أن يكون العميل الذي يريد الحصول على هذا النوع من القروض دخوله الشهري يفوق 36ألف دينار جزائري.

المطلب الثاني: مكونات ملف طلب القرض الاستهلاكي

يحتوي ملف طلب القرض الاستهلاكي على الوثائق التالية:

- طلب قرض وفق نموذج البنك الوطني الجزائري.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- بطاقة عائلية أو بطاقة شخصية للحالة المدنية.
- شهادة إقامة.
- عقد الميلاد رقم 12.
- شهادة عمل حديثة وكشوف الرواتب للثلاث أشهر (03) الأخيرة، أو كشف الدخل السنوي بالنسبة للأجراء.[1]
- تنبيه جبائي أي وثيقة أخري تثبت الدخل لغير الأجراء.
- نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص (التجار الحرفيين المهنيين.....الخ).
- تصريح المراجعة (التشخيص) من المركزية العامة للأخطار بالنسبة للمؤسسات والأشخاص "C.R.E.M" ممضي حسب نموذج البنك الوطني الجزائري.
- نسخة من أولى صفحتين (02)من دفتر التوفير بالنسبة للمدخرين.
- فاتورة أولية لنوع القرض باسم المستفيد من القرض، مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع (الإنتاج) على التراب الوطني، تثبت بأن موضوع طلب التمويل مصنعة أو مركبة بالجزائر.
- طلب توطين الراتب موافق عليه من قبل الموظف طبقا لنموذج البنك الوطني الجزائري.
- وصل دفع كلفة تسير الملف.
- قيمة عقد التأمين على الوفاة IAD، تدفع دفعة واحدة أو ممولة من طرف البنك.

[1] – وثائق من البنك الوطني الجزائري بتيميمون251.

المطلب الثالث: خطوات دراسة ملف القرض الاستهلاكي

- تحرير طلب القرض علي مستوي وكالة البنك الوطني الجزائري.
- تقديم وثيقة إثبات المداخل وفاتورة أولية.
- يقدم لم البنك مقترح التمويل بعد القيام بعملية افتراضية للقرض.
- لديكم مهلة 15 يوما لقبول مقترح القرض أو رفضه.
- في حالة القبول ، يدعوكم البنك لتكوين الملف.
- بعد قبول الملف كاملا، يتم إعلامكم كاملا بالرد في أجل أقصاه 05أيام.
- بعد التأشير بالقبول على ملفكم ، يدعوكم البنك إلى:
  - فتح حساب جاري
  - التوقيع على اتفاقية القرض
  - دفع كلفة التسيير
  - صب المساهمة الذاتية
  - دفع عقد التأمين [1]

[1]- وثائق من البنك الوطني الجزائري بتيميمون251.

المبحث الثالث: آليات إدارة ومتابعة القروض الاستهلاكية بالوكالة البنكية BNA بتميمون.

المطلب الأول: الآليات المعتمدة في تمويل القروض الاستهلاكية

إن الآليات المعتمدة بالنسبة لقروض الاستهلاك من طرف الوكالة البنكية بتميمون.

من ناحية تجب المخاطر

– وضع آلية مركزية المخاطر مهمتها تسجيل كل المستفيدين من القروض الاستهلاكية التي منحتها الوكالة بدقة لتحديد حجم القروض الممنوحة لكل زبون لتجنب وضعية عدم قدرته على تسديد ديونه

من ناحية الإثبات

– من بين الآليات المعتمدة كذالك أنها تلتزم علي العميل بتقديم فواتير وشهادات من المؤسسات:

يشترط البنك على المستفيد، تقديم فاتورة باسم المستفيد مرفقة بشهادة تمنحها المؤسسة الممارسة لنشاط الإنتاج فوق التراب الوطني، لتثبت أن السلعة هي موضوع طلب القرض تنتج أو تركب في الجزائر.

المطلب الثاني: حجم القروض الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري BNA بتميمون خلال الفترة (2006-2007)(2017-2018).

في ضوء اتصالنا بالوكالة البنكية بتميمون تم التوصل إلى أن الوكالة تعاملت مع هذا النوع من القروض خلال الفترتين(2006-2007)،(2017-2018)، وبما أن الدراسة تتطلب حجم تمويل القروض الاستهلاكية لذا سوف نعطي فكرة عامة حول مبالغ حجم تمويل الاقتراض الاستهلاكي.

الجدول رقم(01): يمثل حجم القروض الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري بتميمون خلال الفترتين(2006-2007) و (2017-2018).

نوع التمويل / الشهر	حاسوب			السيارة				
	عدد المستفيدين من التمويل	مبلغ القرض (التمويل)	نسبة التمويل%	عدد المستفيدين من التمويل	المبلغ الإجمالي	مبلغ القرض (التمويل)	المساهمة الشخصية%	نسبة التمويل %
فيفري 2006	01	47.000.00	100	- -	- -	- -	- -	- -
مارس 2006	01	47.000.00	100	- -	- -	- -	- -	- -
أفريل 2006	01	47.000.00	100	- -	- -	- -	- -	- -
جوان 2006	01	47.000.00	100	- -	- -	- -	- -	- - -
أوت 2006	01	47.000.00	100	- -	- -	- -	- -	- -
أكتوبر *2006	01	47.000.00	100	- -	- -	- -	- -	- -
أكتوبر *2006	01	47.000.00	100	- -	- -	- -	- -	- -
أكتوبر 2006**	01	88.000.00	100	- -	- -	- -	- -	- -
جانفي 2007*	01	47.000.00	100	- -	- -	- -	- -	- -
جانفي*2007	01	47.000.00	100	- -	- -	- -	- -	-
جانفي*** 2017	- - -	- -	- -	01	1.499.500	999.500	33.35	66.65
جويلية2017****	- -	- -	- -	01	1.789.500	1.289.500	27.95	72.05
جانفي 2018****	- -	- -	- -	01	1.859.500	1.169.500	37.11	62.89
المجموع	10	5.1100000		03	5.148.500	3.458.500	98.41	201.59

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تصريحات من مسئولي مصلحة القروض بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيميمون(251).

*حاسوب عادي، ** micro portable ، ***سيارة من نوع rone simpel ، ****سيارة من نوع Hyundai

ولتسهيل قراءة البيانات المقدمة ، نقدم مجموعة من الأشكال توضح أعمدة بيانية لحجم القروض الاستهلاكية الممنوحة لتمويل شراء حاسوب وشراء سيارة.

الشكل رقم(04): مخطط يوضح مبالغ القروض الممنوحة في إطار تمويل شراء حاسوب بين الفترتين (2006-2007)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (01)وباستخدام برنامج EXel

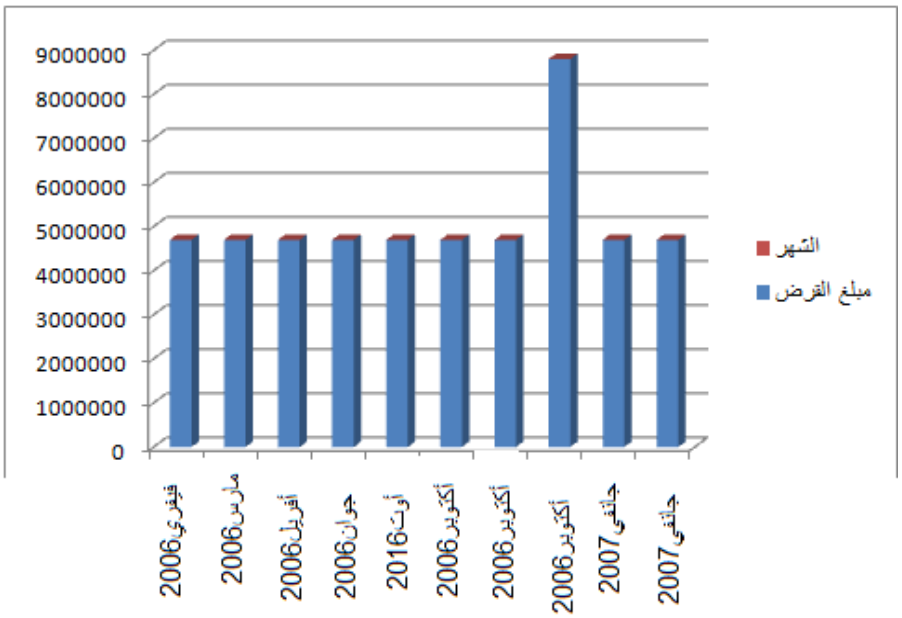

التعليق:

من خلال الشكل رقم04 نلاحظ ثبات قيمة القروض الممولة من طرف الوكالة بداية الأشهر الأولى الموجهة لتمويل حاسوب بقيمة 47.000.00 ألف دج، أي ما يعادل 09%من قيمة كل قرض بسبب ثبات قيمة هذا الحاسوب (micro ordinateur) و انخفاض سعره في السوق.

أما في شهر أكتوبر 2006 نلاحظ ارتفاع قيمة التمويل بقيمة 88.0000.00الف دينار جزائري أي ما يعادل 18% من مبلغ القرض ،بسبب ارتفاع قيمة المنتوج في السوق وهذا راجع لنوعية القرض الممول من طرف الوكالة المتمثل في (micro portable).

لتعود إلى ما كانت عليه في شهر جانفي 2017 بنفس القيمة 47.000.00الف دج ، بسبب عدم التغير في سعرها ونفس المنتوج(micro ordinateur).

الشكل رقم05: مخطط يوضح حجم القروض الاستهلاكية الممنوحة لتمويل شراء سيارة.بين الفترة (2017-2018).

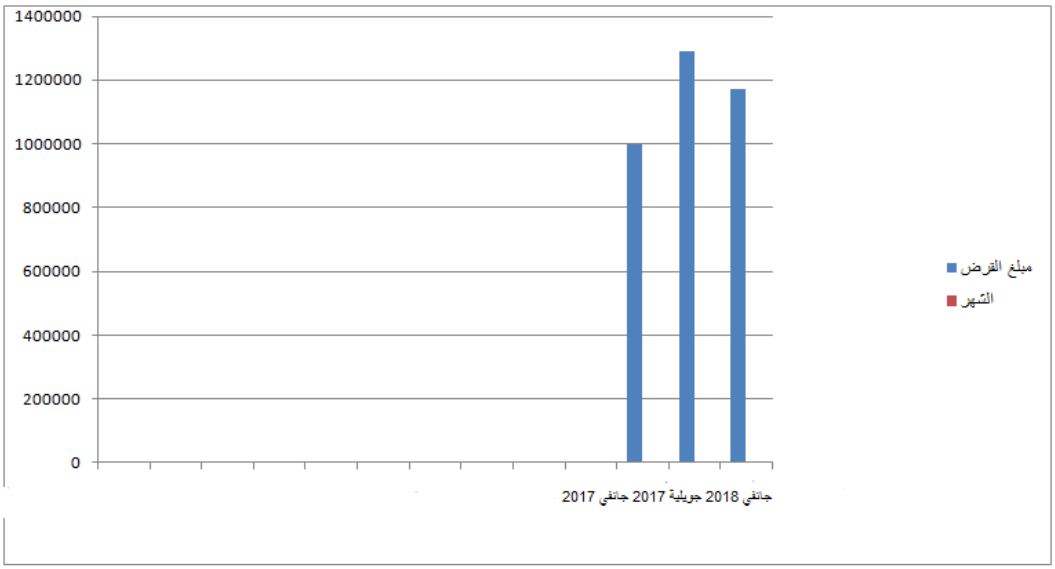

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (01) وباستخدام برنامج Excel

التعليق:

من خلال الشكل رقم(05) نلاحظ انخفاض في قيمة القروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل السيارة في شهر جانفي 2017بقيمة 999.500 الف دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 66.65%من نسبة التمويل ويعود ذالك إلى انخفاض قيمة السيارة.

لترتفع نسبة تمويل السيارة في جويلية 2017بقيمة 1.289.500مليون دج أي ما يعادل نسبة 72.05%من نسبة التمويل ، ويعود هذا الارتفاع إلى نوعية جودة السيارة التي تبلغ قيمتها 1.789.500مليون دج(HYNDAI) ، ولهذا كلما كان سعر المنتوج مرتفع كلما كان مبلغ القرض مرتفع

لتعود للانخفاض في جانفي 2018بقيمة 1.169.500مليون دج أي ما يعادل62.89%من نسبة التمويل بسبب انخفاض قيمة السيارة.

الشكل رقم(06): مخطط يوضح القرض الاستهلاكي مع نسبة التمويل

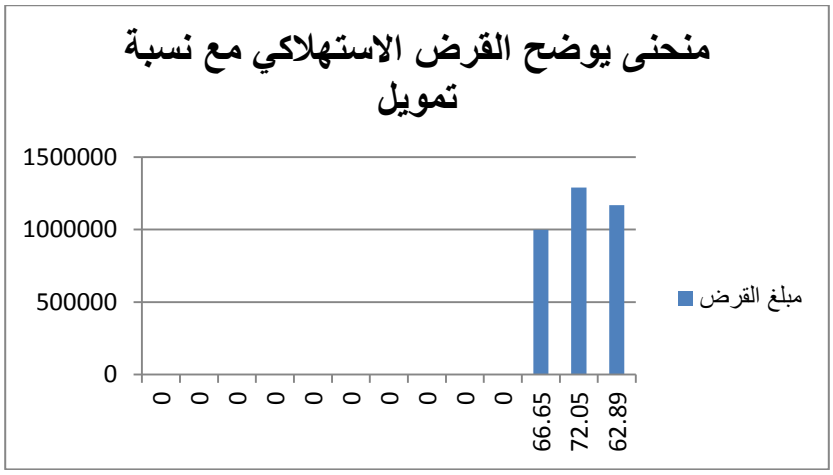

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (01) وباستخدام م برنامج Excel

التعليق:

من خلال الشكل رقم(06): نلاحظ أن نسبة التمويل الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري لشهر جانفي 2017 منخفضة بنسبة 66.65% أي بقيمة 999.500 مليون دج من قيمة التمويل ، وهذا راجع إلى نوعية السيارة (RENOU SYMBOLE)لأن قيمتها منخفضة بمبلغ 1.499.500مليون دج

بينما ترتفع نسبة تمويل السيارة من نفس السنة بنسبة 72.05% أي بقيمة 1.289.500مليون دج وهذا راجع إلى ارتفاع سعر السيارة أي بقيمة 1.489.500مليون دج وارتفاع الأجر الشهري لدي العميل، بمعنى كلما كانت أجرة العميل مرتفعة كلما كانت نسبة التمويل مرتفعة.

الشكل رقم(07): مخطط يوضح مبلغ القرض الاستهلاكي مع نسبة المساهمة الشخصية (2017-2018).

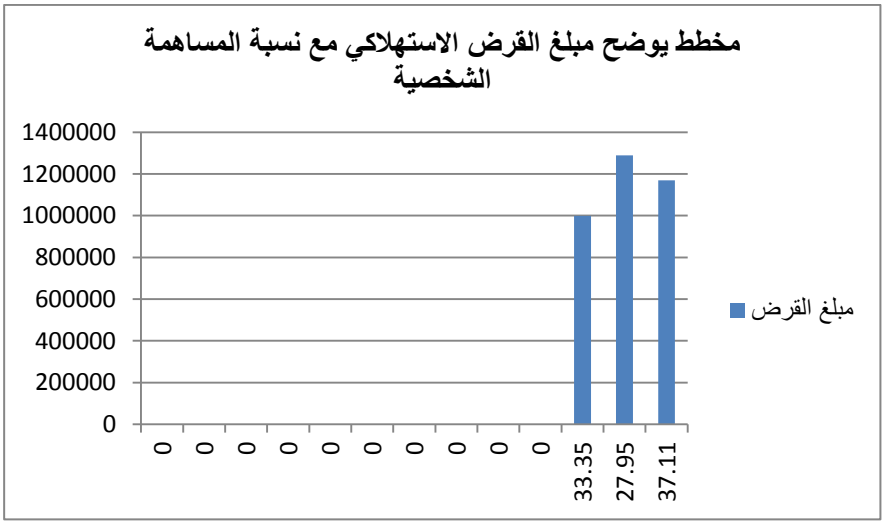

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (01) وباستخدام برنامج EXel

التعليق:

من خلال الشكل رقم(07): تبين لنا أن كلما كان مبلغ القرض منخفض كلما كانت نسبة المساهمة الشخصية مرتفعة ، وكلما كان مبلغ القرض مرتفع تكون نسبة المساهمة الشخصية أقل ، بحيث يجب ان لا يتعدى 30% من الدخل الإجمالي لطالب القرض.

المطلب الثالث: نموذج تمويل القرض الاستهلاكي من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيميمون(251).

سنرى من خلال هذا المطلب كيف تتم دراسة طلب تمويل قرض استهلاكي من خلال عرض حالة السيد (ع)، ومختلف الإجراءات التي يقوم بها البنك لعملية التمويل.

SAVDERO STEPWAY EXTREME1.5 سنعرض عليكم حالة السيد "ع" الذي رغب بشراء سيارة

سعرها لدى المزود الخاص والمتواجدة بمدينة أدرار ب 1.789.500.00دج فالسيد "ع" يتقاضى أجرا شهريا قدره 115.000.00دج ، ويملك مبلغ قدره 500.000.00دج حيث هذا المبلغ لا يكفي لشراء السيارة ، ففكر السيد "ع" في الاقتراض من أجل شرائها وذالك من البنك الوطني الجزائري ، وكالة تميمون فتمت عملية الصفقة كما يلي:

- قام السيد "ع" بتحديد نوع السيارة التي يريد شراءها فهي سيارة سياحية مركبة في الجزائر وهذا شرط حيث ضروري أن تكون السيارة المراد شراءها مركبة في الجزائر ، حيث استخرج فاتورة مبدئية من المزود الخاص(**الملحق رقم01**)
- توجه السيد "ع" إلى البنك الوطني الجزائري معبرا عن رغبته في شراء السيارة حاملا معه جميع الوثائق المطلوبة في ملف التمويل (**الملحق رقم02**)
- بعد دراسة الملفات الخاصة بطلبات التمويل دراسة تفصيلية من طرف الوكالة وإرسال تقارير حول هذه الملفات إلى البنك الوطني بشار، تم اتخاذ القرار من طرف البنك بقبول منح التمويل للسيد "ع" تبلغ قيمته 1.289.500.00دج ، فقامت الوكالة البنكية بتميمون بإشعاره قد تم قبول ملفه (الموافقة البنكية) بمنحه التمويل ليتخذ جميع الإجراءات اللازمة:
- توطين الأجر الشهري للسيد (ع) (**الملحق رقم03**) لدى البنك الوطني الجزائري.
- عاد السيد (ع) للبنك فقدم له هذا الأخير اتفاقية قرض السيارة (**الملحق رقم 04**) من اجل إمضاءها ويقوم بتسجيلها لدى مصلحة الضرائب، ويقوم أيضا بإمضاء 10سندات لأمر تحمل القسط الشهري للدين البالغ27.178.59دج ويمثل هذا المبلغ ، المبلغ الإجمالي الذي يكون مستحقا بقوة القانون عند تاريخ الاستحقاق (**الملحق رقم05**)
- يقوم السيد (ع) بإمضاء تصريح بالاقتطاع من حساب العميل
- يقوم السيد (ع) بدفع المساهمة الذاتية المقدرة ب 500.000.00دج من حسابه لدي البنك الوطني الجزائري.

- بحيث يقوم السيد (ع) بإحضار شهادة إثبات وجود السيارة لدى المزود الخاص (المؤسسة **(الملحق رقم06)**.

- تم التمويل بتسديد البنك لثمن السيارة للمزود وكذا كافة المصاريف التي وافق على تحملها في حدود المبلغ المذكور (مبلغ القرض)، وهذا بعد تسليم الوثائق الخاصة بها (الفاتورة، وثائق الشحن، مستند التسليم...الخ).**(الملحق رقم07)**.

- تمثل ثمن مبلغ بيع السيارة للعميل (ع) في مبلغ الفاتورة المسددة للمزود مضافا إليها كل المصاريف والملحقات الأخرى.

- التزم السيد (ع) بدفع ثمن الفائدة والذي تبلغ نسبته 8% (لأن هذا العميل يملك دفتر التوفير لد البنك الوطني الجزائري)، حسب ماهو معمول به في البنك الوطني الجزائري.

- أما من ناحية التأمين فالسيد (ع) التزم بتأمين سيارته ضد كافة الإخطار مع الإنابة لفائدة البنك الوطني الجزائري وهذا العقد يجدد ضمنيا على نفقاته الخاصة **(الملحق رقم08)**

- قام السيد (ع) بتسديد قيمة عقد التأمين على الوفاة دفعة واحدة [1]

[1]- مقابلة شخصية مع مسؤلي مصلحة القروض (بتصرف)

خلاصة الفصل:

اتضح لنا من خلال تحليل هذا الفصل أن القرض الاستهلاكي في البنك الوطني الجزائري الوكالة البنكية تميمون أنه يقوم بمجموعة من النشاطات التي تساهم في تنمية الإنتاج الوطني، من بينها منح القروض بجميع أشكالها ،سواء كانت قروض أو تسبيقات من أجل تحقيق نشاط معين ، فالقرض الاستهلاكي يساهم في توسيع وتنمية خطط الدولة في الائتمان قصير وطويل الأجل ، ويسمح للمواطن على اقتناء الضروريات ، وفي نفس الوقت يقلل من الأعباء على المواطن.

وتعد تجربة البنك الوطني الجزائري ممثلة في الوكالة البنكية (251) على مدى الفترة القصيرة ، تجربة مفيدة بكل المعلومات المقدمة ، فهو يعتبر من بين البنوك المساهمة في تمويل القروض الاستهلاكية ، ويحاول تكييف هذا التمويل وفق إجراءات ومعايير لعملية التمويل.

وهي بدورها تعتمد على آلية مركزية المخاطر لتفادي عدم القدرة على تسديد الديون في تمويله للقروض، إلا أن البنك يواجه بعض المخاطر من بينها مخاطر عدم التسديد من طرف العملاء نضرا لقلة الخبرة في مجال الإقراض.

وننوه في هذا السياق إلى أن تجربة البنك الوطني الجزائري بتميمون في تمويل القروض الاستهلاكية الخاصة باقتناء شراء سيارات أو أجهزة كهر ومنزلية، ما تزال بعيدة ولم تصل مستوى الإشباع، فالأسر المقترضة لم يتجاوز عددها تقريبا 20أسرة مقترضة وهو مستوى ضئيل بالنسبة لسوق بإمكانها استيعاب الملايين ، بسبب نقص إقبال العملاء للاقتراض وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة الفائدة المعمول بها في البنك الوطني الجزائر بنسبة 8.25%، رغم محاولة البنك في ترغيب وتحسين الخدمات لجذب العملاء للاقتراض.

خاتمة

خاتمة عامة :

لقد تبين لنا من خلال دراسة الدور الفعال للعمليات البنكية ، أن البنوك التجارية تطورت بشكل كبير جدا، وأصبحت تلعب دور الوسيط المالي، من خلال دورها الاقراضي ووظائفها المختلفة، حيث تستقبل الأموال من أصحاب الفوائض المالية، وتقدمها لمن هم بحاجة إلى التمويل، مع الأخذ بالمبدأ العام الذي هو التوفيق بين الأهداف الثلاثة : السيولة، الربحية ، الأمان.

لقد تجلى للبنوك الدور الأساسي لوظيفة التمويل من خلال سياسة الاقراض الاستهلاكي، والتي تدعم الحصول على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع الآجال لأثمانها بواسطة الائتمان الذي تقدمه البنوك للمقترضين، مما يساعدهم علي توزيع إنفاقهم الاستهلاكي. ويساهم الائتمان الاستهلاكي على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج .

وفي الجزائر التي عرفت سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية نهاية الثمانينات من القرن الماضي، كان من أبرزها إصدار قانون النقد والقرض 10/90 ، والذي سمحت مواده بدخول العديد من المنتجات البنكية من بينها القروض الاستهلاكية التي هي محل الدراسة حيث تعرفنا على أنها قروض تمنح للأفراد من أجل دعم قدرتهم الشرائية وتمويل احتياجاتهم .

والبنك الوطني الجزائري، يعد من أهم البنوك التي تتعامل مع هذا النوع من القروض، من خلال الخدمات التي يقدمها لتلبية حاجات المواطنين وتوفي متطلباتهم عن طريق تمويل منتجات محلية مصنعة أو مركبة في الجزائر بغرض تحفيز الإنتاج المحلي .

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الاطلاع على دور البنوك في تمويل القروض الاستهلاكية في الجزائر (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري الوكالة البنكية 215 بتميمون).

وقد توصلنا إلي النتائج التالية وذالك بالإجابة على فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

– يمول البنك الوطني الجزائري الاحتياجات الاستهلاكية للأفراد انطلاقا من الشروط المتفق عليها في اتفاقية القرض الموجه للاستهلاك المتمثلة في شروط الإقراض نسبة الفائدة التي يدفعها المقترض عن مبلغ القرض المستخدم 8.25 % في السنة، وموضوع القرض ، ومدة القرض من 03 الى 05 سنوات ، ومبلغ القرض يجب أن لا يفوق راتبه الشهري، والمساهمة الشخصية لا تتعدى ثلث دخله الشهري 30 % ، بالإضافة إلى الضمانات...الخ.

الفرضية الثانية:

– تمول الوكالة البنكية بتميمون الوكالة رقم(251) ، نوعين من القروض الاستهلاكية المتمثلة في قروض السيارة cried eto قرض أجهزة كهرومنزلية cried comfort.

الفرضية الثالثة:

– يترتب على التمويل الاستهلاكي في الوكالة البنكية أهمية ايجابية كونه يساعد على تلبية ورغبات الأفراد انجاز المشاريع المعطلة التي بها يزيد الدخل الوطني، حيث يساعد التمويل الاستهلاكي على تحرير الأموال المالية المجمدة داخل المؤسسة

نتائج الدراسة:

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها حول دور البنوك في تمويل القروض الاستهلاكية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة تيميمون) توصلنا للنتائج التالي– ة:

- ✓ تعتبر البنوك التجارية منشات مالية ومؤسسات ائتمانية له أهداف وغايات سامية تسعي لتحقيقه من بينها هدفها تحقيق الربح .
- ✓ البنك الوطني الجزائري يمنح نوعين من القروض الاستهلاكية فقط : قرض السيارة قروض أجهزة كهر ومنزلية.
- ✓ نستنتج إن الحد الأقصى للتمويل الاستهلاكي في البنك الوطني الجزائري للوكالة البنكية يجب ألا تتجاوز المدفوعات الشهرية الإجمالية للمقترض، والحد الأقصى للتمويل 12.74575 مليون دح.
- ✓ أن الحد الأقصى لمدة الاستحقاق يجب ألا يتجاوز لأي تمويل استهلاكي 5سنوات.
- ✓ قلة فاعلية القروض الاستهلاكية في الوكالة البنكية على عكس قروض الاستثمار التي تلقي رواجا في طلب قروض الاستثمار.
- ✓ أن القروض الاستهلاكية بالبنك الوطني الجزائري تلعب دورا هاما لتحسين معيشة المواطن وتحقيق العبء الذي يتحمله المواطن بسبب غلاء كل المنتجات وحتى المحلية منها.
- ✓ أن سياسة الإقراض في البنوك التجارية تتضمن مجموعة من المعايير والأسس الإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية بما تحقق توفير عامل الثقة لدي الموظفين وتعزيز القدرة التنافسية للبنك.
- ✓ تواجه الوكالة البنكية بعض الصعوبات والمشاكل مع الزبائن ومن بين هذه الصعوبات عدم فهم الزبائن لعملية الاقتراض من البنك رغم الجهود المبذولة من طرف الوكالة في شرح كيفية الإقراض إلا أنها تواجهه خطر عدم التسديد لقة الخبرة.
- ✓ أن الوكالة البنكية لها قابلية واسعة لمنح القروض في إطار عملية تمويل منتجات الأفراد رغم تحفيز الزبون على اقتناء المنتوج المحلي إلا أنها تواجه نقص الإقبال علي الاقتراض بسبب ارتفاع نسبة الفائدة لديها.
- ✓ أن عدد المستفيدين من التمويل في البنك الوطني الجزائري للوكالة البنكية لا يتجاوز تقريبا عددها تقريبا 20 أسرة وهو مستوي ضئيل بالنسبة لسوق بإمكانها استيعاب عدد أكبر.

ومن خلال دراستنا لحجم القروض الاستهلاكية بالنسبة للوكالة بتميمون للفترتين (2006–2007) و (2017–2018) ، وانطلاقا من الجدول رقم (1) نستنتج أن قيمة القروض الموجهة لشراء micro et

micro portable ، تلقى اقبال وزياد الطلب عليها بلغ 10 مستفيدين علي عكس قرض السيارة ، لأن وقيمته منخفضة ولهذا نسبة التمويل تكون 100% ومدة القرض لا تتجاوز 3 سنوات. على عكس القروض المخصصة لتمويل عملية شراء السيارات ، ويتعلق الأمر Hyundai et symbol الجزائريتين حيث أنها تعتبر المنتجات المعنية في بداية شهر جانفي 2017،لا تلقي اقبالا وسعا حيث عدد المستفيدين 3 مستفيدين، ونسبة التمويل فيها بنسب متغيرة للتغير سعرها في السوق ، حيث مدة تسديد هذا القرض لا يتجاوز 05 سنوات ، ويستطيع البنك أن يمول هذا القرض بنسبة 85%من قيمة القرض.

التوصيات

وبناء على ماتم التوصل اليه من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة العمل على مساعدة البنوك المساهمة في وتحريك عجلة التنمية وذالك بتشجيعها وتزويدها بالخدمات
- حث المواطنين علي الاقتراض أكثر من البنوك، لتمويل احتياجاتهم عن طريق التحسين المستمر للخدمات التي تقدمها البنوك
- ضرورة مباشرة البنك الوطني الجزائري بنشر الوعي الاقتصادي بين المقترضين والمدخرين لعدم تفادي الوقوع في المخاطر كخطر عدم التسديد
- يجب علي البنوك أن تهتم بالدراسات والأبحاث وإن تطلب الأمر إنشاء مراكز بحثية خاصة بالبنوك، لمساعدة الطلبة في الاستفادة من الدراسات السابقة
- مشاركة البنوك في عقد الملتقيات وإقامة الندوات المحلية والدولية لتوسيع قنوات الحوار بين المسئولين والخبراء لإزالة الغموض حول المفاهيم الخاصة بالبنوك .
- تطوير طرق تنمية ثقافة العائلات الجزائرية لتحديد كريفيات الاستفادة من القروض الاستهلاكية ، وضبط طرق الأنفاق بحكمة.

آفاق موضوع الدراسة:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في مسائل هذا البحث بأن له جوانب أخرى مكملة مازلت بحاجة إلى الدراسة والبحث ، وختاما لذا البحث نتقدم إليكم بمجموعة من المقترحات تساعدكم في البحث:

– نقترح علي الباحثين دارسة دور القروض الاستهلاكية في تمويل التجارة الخارجية في ظل التحديات الراهنة

– دور البنوك لتجارية في توسيع مجال منح القروض الاستهلاكية لمعرفة حدود مجال توسعها.

– إجراء دراسة إحصائية حول عدد المستفيدين من القروض الاستهلاكية في الجزائر.

كانت هذه أهم النتائج والتوصيات التي خرجنا بها من خلال هذا البحث ولنا جملة من الآفاق نطمح لها مستقبلا ، وهذا جهدنا نقدمه يحتمل الصواب والخطأ ، فما كان من صواب فمن الله ، ونحمد الله عليه ، وما كان فيه من الخطأ فمنا ، فنسأل الله أن يوفقنا الى تصويبه ، وما توفيقنا إلا بالله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

الكتب بالعربية:/

1- أبو مهند رجيلة ، فتحي سروجي ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)،2013..

2- السيد متولي عبد القادر الأسواق المالية والنقدية الطبعة الأولى ، دار الفكر ، 2010م ، 1441هـ.

3- أكرم حداد ، مشهور مذلول ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر 2008م.

4- حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2010م 1434هـ .

5- محمود حسين الوادي وآخرون ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة الأردن 2010م - 1431هـ .

6- محمد الصالح الحناوي ، عبد السلام عبد الفتاح ، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر ، .1988

7- عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر سنة 2003- .2004

8- فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، الطبعة الثانية دار وائل للنشر ، 2003

9- سامر جلدة ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، الطبعة الأولى دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2009م.

10- شاكر القز ويني ، محاضرات في النقود والبنوك ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992.

11- قانون 14 ابريل 1990 ، المتعلق بالنقد والقرض المادتين ، بمقتضي القانون 11/90المؤرخ 19/26رمضان عام 1410الموافق ل 21ابريل سنة1990 ..تاريخ الاطلاع 2017/2/15.

رسائل وأطروحات:/

1- حجيلة ، أجراد فاطيمة ، التحليل المالي في البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج ، البويرة ،2010م - 2011.

2- بوش ناقة أحمد ، روشام بن زيان ، ملتقي المركز الجامعي بشار ، حول سياسة الاقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر.

3- بنو ناس صفاء ، دور البنوك الإسلامية في تمويل القروض الاستهلاكية ، مذكرة تخرج مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماس تر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016- 2017.

4- بن حسين عبد الإله ، عيوني رضوان ، تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية ، تقرير مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان الملحقة الجامعية بمغنية 2013-2014.

5-جعني أمال ، أعراب ثانينة ، التقنيات البنكية في منح القروض ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج ، البويرة ،2010- 2011.

6- حسيبة شحوتة ، اثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة مستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد جمة لخضر بالوادي ، 2014- - 2015.

7- مرابطي نايرة ، مرابطي أمال ، دور القروض الاستهلاكية في تشجيع المنتوج المحلي ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة المستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية ادرار ، 2015- - 2016.

8- مقشيش سالم ، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرياج ورقلة ، 2012- 2013.

9- عادل هيام ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 03 ، 2012.

10- غيار فتيحة ، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة المستر أكاديمي علوم اقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014- 2015.

11- سايح أمال ، تومي جميلة ، دور البنوك في تمويل القروض الاستهلاكية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية وتخصص مالية وبنوك ،2009- 2010.

12- سيداوي فتيحة ، إدارة مخاطر القروض البنكية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة المستر أكاديمي علوم اقتصادية ،علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014- 2015.م

13- شقراء منال ، سياسة الإقراض في البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة مستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ،1014- 2015.

14- هاني شناي ، اثر القروض الاستهلاكية لي تغيرات الأسعار في الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة المستر ف العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، 2014- - 2014.

المجلات :/

1- شاكر القزويني ، مجلة اضاءات مالية ومصرفية ، معهد الدراسات المصرفية ، العدد11جون 2011.

2- محمد نجيب غزالي خياط ، الاقتصاد والإدارة ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي ، جامعة جدة 2006م/1427هـ.

المواقع الالكترونية:/

2. w w w annasronline . com / indesc .
3. -Http://www.ingdz.net/vb/showthread.php , ,
4- http\\www.droitententrepriee.org\web\
5- http:// w w w .sama.gov.sa/ar-as.
4. http : w w w .sama.gov.sa /ar –as
6- gttps://ar.wiKiPedia. org/Wiki
5. w w w.drait.entreprise.com.nrfark

الملاحق

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور القروض الاستهلاكية وذالك بالوقوف على الأثر الايجابي لها في دعم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحريك عجلة التنمية وتلبية احتياجات ورغبات الأفراد .

1. ومن نتائج هذه الدراسة تبين لنا ان الوكالة البنكية الجزائرية تيميمون تواجه نقص إقبال العمال على الاقتراض خاصة هذا النوع من القروض وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة الفائدة وقلة الخبرة في مجال الإقراض وغياب ثقافة العائلات الجزائرية في كيفية الاستفادة من القروض الاستهلاكية ، ورغم هذا اتضح لنا من خلال إجراء الدراسة الميدانية لهذه الوكالة إن البنك لديه سمعة خاصة بمعني ايجابية من جانب المعاملات مع الزبائن .

الكلمات المفتاحية:

القروض الاستهلاكية ، البنوك ، الوكالة البنكية الجزائرية تيميمون .

Study Summary :

The purpose of this study is to know the role of consumer loans and their impact on the positive impact in supporting the national economy, in addition to moving the wheel of development and meet the needs and desires of individuals.

1. The results of this study show that the Algerian banking agency Timimon faces a lack of demand for workers to borrow, especially this type of loan, which is due to the high interest rate and lack of experience in the field of lending and the absence of a culture of Algerian families in how to benefit from consumer loans, Through conducting the field study of this agency, the bank has a special reputation for a positive meaning of transactions with customers.

key words:

Consumer loans, banks, the Algerian banking agency Timimon.